ا لـــمـقـــد مـــة

تشتمل على الأتي:

أولا : الإطار المنهجي

ثانيا: الدراسات السابقة

أولا: الإطار المنهجي

تمهيد :

الأزمة المالية العالمية كيف حدثت ؟ ومن المسئول عنها؟ ومتى تنتهي؟ وما الآثار المستقبلية المتوقعة لها ؟ وهل للمعايير المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة دور فى نشوء هذه الأزمة العالمية؟ كل هذه التساؤلات جعلت الجميع في حيرة من أمرهم بمن فيهم المحللون الماليون والاقتصاديون ، مما وسع النقاش والجدل بشأنها والنظر فى مسببات هذه الأزمة وتداعياتها ومحاولة البحث عن الحلول الملائمة لتجاوزها.

لقد تم مؤخرا اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب نشوء هذه الأزمة العالمية، حيث صرح بذالك العديد من الجهات وخصوصا عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، والكثير كذلك من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة، وبدأت مجالس معايير المحاسبة بالوقوف جنبا إلى جنب للدفاع عن معايير القيمة العادلة ومقاومة الدعوة لإيقافها، وخير دليل على ذلك تكاتف جهود كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) للدفاع عن معايير القيمة العادلة وتبرير صحتها ومباشرة إنشاء لجان لتحليل الأزمة وبيان براءة معايير القيمة العادلة.

وانطلاقا من الجدل العالمي القائم حول تأثير معايير محاسبة القيمة العادلة على هذه الأزمة المالية العالمية وإذا ما كانت هي المسبب الأساسي للازمة المالية، فقد تبادر لذهن الباحث تساؤل مهم عن دور معايير القيمة العادلة فى الأزمة المالية العالمية ؟

مشكلة البحث :-

يتضح من الأزمة المالية العالمية بأنها أزمة ليست بسيطة وقد تعد من أسوأ الأزمات التي تمر بالعالم منذ أكثر من عدة عقود، وقد قال البعض عنها أنها أزمة الأزمات وخصوصا أنها بدأت من قطب العالم الأول الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ العالم بكل أقطاره بالتأثر بها وبشكل متسارع وغير مسبوق، وقد بدأت علامات الركود الاقتصادي بالظهور.

لقد بدأ العديد من رموز الاقتصاد جنبا إلى جنب مع رموز السياسة بكيل الاتهامات لمعايير القيمة العادلة وبأنها السبب الرئيسي وراء هذه الأزمة، ومن هذه الحقيقة فان الباحثين يسعون

لمعرفة الأثر الحقيقي لمعايير القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية.بناء على ما تقدم فلقد تم صياغة أسئلة البحث الرئيسة كما يلي:

1- هل كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول المالية السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية؟

2- هل تتفق ألآراء حول طبيعة الإجابة عن التساؤل المطروح أعلاه؟

3- وبناء على ما تقدم هل يتوجب العدول أم لا عن استخدام هذا المنهج عن القياس كعلاج لآثار تلك الأزمة؟

أهمية البحث :-

ترتبط أهمية الدراسة بأهمية إمكانية الوثوق فى معايير القيمة العادلة بعد الأزمة العالمية التى حدثت فهذه الأزمة لها وقع وآثر لا يستهان به على الاقتصاد العالمي ككل وسيكون لها نتائج وخيمة قد تؤدي إلى ركود اقتصادي كبير. وكما هو ملاحظ انه قد يكون هناك أسباب عديدة ولدت هذه الأزمة، وحيث أن هذه الدراسة تتناول احد الأسباب الموجه إليها إصبع الاتهام "معايير القيمة العادلة"، فان استطاعت هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي لها، وسواء وجدت أن الاتهام صحيح أو خاطئ، ففي كلا الحالتين سيكون لها أهمية لا يستهان بها، فان وجدت الاتهام باطلا يعزز الثقة فى المعايير وتحيد هذا السبب ودعت الجميع إلى البحث عن السبب الحقيقي الذي أدى لهذه الأزمة العالمية، وأما إن وجدت الاتهام صائبا فستجعل الجميع يصب جل مجهوده نحو إيجاد حلول ناجعة لمعالجة مواطن الضعف في المعايير الخاصة بالقيمة العادلة.

أهداف البحث :-

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :-

1. بيان ماهية الأزمة المالية.
2. بيان الأسباب الحقيقية للازمة المالية من وجهة نظر المحاسبين والمدققين والمدراء الماليين.
3. بيان دور معايير محاسبة القيمة العادلة فى الأزمة المالية.
4. معرفة رأى المحاسبين والمدققين والمدراء الماليين من تعليق أو وقف تطبيق معايير القيمة العادلة.

مناهج البحث :-

تم إتباع مناج البحث التالية :-

1. المنهج الاستباطى و المنهج الاستقرائي فى الجانب النظري للبحث الذي يتناول مشكلة البحث واثبات فرضياتها.

2. المنهج الوصفي التحليلي فى الجانب العملي اعتمادا على الاستبيان المصمم لإغراض البحث للوصول إلى النتائج المرجوة.

فرضيات البحث :-

يسعى هذا البحث لاختبار الفرضيات التالية :-

1- اثر تطبيق معايير القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية .

2- تطبيق معايير القيمة العادلة إثناء الأزمة المالية العالمية سيزيد من سوءها .

3- لم تكن معايير القيمة العادلة سبب من أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية.

مصادر جمع البيانات :-

أولا: البيانات الأولية:

سيعتمد الباحث فى جمع البيانات الأولية من خلال أداة قياس (استبيان) والتي تم إعدادها وفقا لمشكلة وعناصر وفرضيات الدراسة.

ثانيا: البيانات الثانوية:

سيسعين الباحث ولغاية جمع هذه البيانات بكل ما استطاعوا أن يصلوا إليه من كتب ودوريات ومجلات بالإضافة إلى محركات البحث عبر شبكة الإنترنت، وخصوصا موقعي مجلس معايير المحاسبة الدولية (www.iasb.uk) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (www.fasb.org) وموقع دليل المحاسبين (www.jps-dir.com)

حدود البحث:

حدود مكانية: دراسة ميدانية جمهورية السودان متمثلة فى عينة دراسة من أصحاب الاختصاص في حقول المحاسبة من مراجعين و أساتذة جامعيين ومدراء ماليين لمجموعة من البنوك.

وحدود زمانية: العام 2010م

هيكل البحث :

يتكون البحث من مقدمة وتشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة وثلاثة فصول وتشمل على : الفصل الأول :المعايير المحاسبية الدولية و معايير القيمة العادلة وينقسم إلى مبحثين، حيث يتناول المبحث الأول مفهوم وأهمية وأهداف ومناهج إعداد المعايير المحاسبية الدولية، بينما يتناول المبحث الثانى مفهوم وأهمية وأهداف معايير القيمة العادلة. أما الفصل الثانى الأزمة المالية العالمية وعلاقتها بمعايير القيمة العادلة فى مبحثين، يتناول المبحث الأول مفهوم وأسباب وظواهر الأزمة المالية العالمية، بينما يتناول المبحث الثانى العلاقة بين الأزمة المالية العالمية ومعايير القيمة العادلة. يتناول الفصل الثالث الدراسة الميدانية فى مبحثين المبحث الأول إجراءات الدراسة الميدانية والمبحث الثانى تحليل البيانات و اختبار الفرضيات ونتائج تحليلها. وخاتمة تشمل النتائج والتوصيات.

ثانياً : الدراسات السابقة

فيما يلي أهم الدراسات التى تناولت موضوع الدراسة :-

دراسة :- هوكاى (1998)[1]

هدفت الدراسة الى معرفة تأثير SFAS 107 (الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية) فى التنبؤ وتحليل الارباح لكل سهم والتنبؤات وتقييم المؤسسات المالية، يتطلب المعيار رقم 107 ضرورة الكشف عن القيم السوقة العادلة للممتلكات المالية والديون وسندات الخزينة، كما ان هذا المعيار يعتبر حافزا لتوضيح القيمة العادلة لصافى القروض والقيمة الدفترية للأسهم خلالا السنوات 1992-1994، وبما يشير الى ان القيم العادلة لهذه القروض متناسبة مع الأسعار.

نظرا لان القيم العادلة لصافى القروض تتوافق مع الأسعار فان المعلومات المتوفرة فى التنبؤات ومع مرور الوقت ومع الكشف و الإفصاح عن القيم العادلة تظهر بشكل واضح وبناءً عليه فان متغير الارباح غير الطبيعية، يعتمد على تنبؤات المحللين الواردة ضمن التصميم، تعتبر القيم العادلة للقروض ذات اهمية للسنوات القليلة الاولى بعد تنفيذ المعيار 107، لكنها ليست ذات دلالة لسنة 1994، مما يشير الى ان المحللين قد تعلموا كيفية التعرف على المعلومات المتعلقة بالافصاح عن القيمة العادلة للقروض. وهنالك ادلة اضافية على تعلم المحللين و التى تتمثل من خلالا تمكن المحلل من اشتقاق الارباح غير الطبيعية المتوقعة عبر متغيرات القيمة العادلة.ولم يتم بعد تجسيد متغير القيمة العادلة فى الارباح الغير طبيعية لسنتي 1992و 1993،ولكن ظهر ذلك سنة 1994 وبما يتوافق مع تمكن المحلل من التعلم خلالا السنتين الماضيتين.وقد وجد البحث السابق ادلة حول ارتباط قيمة سعر المخزون بالافصاح عن القيمة العادلة.ولكن سبب ارتباط هذه القيمة لم يتم تفسيره بعد بشكل واضح.

دراسة : نعوش، صباح (2009)[2]

وبعد ان ظهرت مشكلة قياس القيمة العادلة وتعددت تعاريفها بعد انهيار شركة "انرون"، مما افقدها ميزة الثبات وأصبحت ثغرة ساعدت مجالس ادارات البنوك للتلاعب بالأرباح وتضخيم الاصول وبعد نقاش وجدل طويل تم اعتماد معيار المحاسبة الامريكى رقم 157 بعنوان قياس

[1] - Hukai, Dawn, Marie, (1998), The impact of SAFS 107 fair value footnote disclosure on bank valuation and analysts' earnings forecasts: The economic consequences of a new standard", University of Minnesota.

[2]- نعوش، صباح، خطورة الازمة المالية الامريكية على الاقتصاد العالمي، مجلة المعرفة، العدد 18697، 2009.

القيمة العادلة Measurement Fair Value. ولقد تم اعتماد هذا المعيار على أساس ان الأسواق لديها القدرة على تقديم أفضل قياس للأصول وأكثرها استقلالا وعدالة. وحتى يتفادوا التلاعب بالقيمة العادلة تم استخدام طريقة mark to model، وقدم هذا المعيار توضيحا مفصلا للقيمة العادلة على اساس وجود اسعار سوقية من مصادر مختلفة ومستغلة وذلك على النحو الاتى:-

-القيمة العادلة بتقدير السوق: يتم استخلاص القيمة استنادا الى تعاملات الاسواق ويجب الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الادارة.

-القيمة العادلة بتقدير الادارة: ويجب ان تكون وفقا لمبدأ اسعار السوق واعتمادا على افضل المعلومات المتاحة لها،اخذين بعين الاعتبار اسعار الفائدة والمخاطر التى تحيط عملية البيع فى حالة عدم وجود اسواق نشطة أو مصادر مستقلة يمكن الاعتماد عليها.

ان هذا التطور فى الفكر المحاسبي واجهته مشاكل نتجت عنها الازمة المالية العالمية، فقد افترض هذا التوجه ان الاسواق قادرة على التقييم السليم للأصول، وانه لا يمكن ان تتعثر الاسواق فى تحديد القيم الحقيقية او تتحول الى مصدر للكارثة،إلا ان التحولات الخطيرة التى ظهرت عندما بدأت اسعار الاصول فى الارتفاع بشكل جنوني، وكون البنوك هى التى تحدد القيمة العادلة لاصولها المملوكة،وفقا لسعر السوق فان رأسمالها كان يتضخم باستمرار، وكلما تضخمت اسعار الاصول فى السوق وحتى تحافظ على العلاقة بين قيمة رأس المال والقروض كان الارتفاع فى قيمة رأس المال يشجع البنوك على الاقتراض أكثر، وبالتالي تضخم المركز المالي للبنك ككل، مما شجعها على الإقدام بمنح المزيد من عمليات القروض، حتى انها أقرضت العملاء الأكثر خطورة كلما نمى رأسمالها وتعاظمت قيم أصولها.

دراسة : عزام، هنري (2008)[1]

ان تحديد القيمة العادلة وفر اسواق رائجة واعتماد البنوك وشركات الإقراض عليها أدى الى ظهور المشاكل فى سماء الإقراض. ولان القيمة العادلة وفقا للمعيار 157 تقرر ان يتم تقييم الاصول التى ليس لها سوق رائجة وفقا لأفضل المعلومات المتاحة فان الانخفاض المستمر والتوقعات السلبية لقيم الرهونات العقارية لم يمس فقط الرهونات السيئة _التى امتنع أصحابها

[1]- عزام، هنري، الازمة المالية لم تصل الى بداية النهاية بعد، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10893،2008.

عن السداد _ ، بل مس كل الرهونات العقارية الأخرى وهكذا بدأت الكرة فى التدحرج بالاتجاه المعاكس وانعكست على قيم الاصول التى بحوزة البنوك المقيمة وفقا للقيمة العادلة ومن ثم التأثير فى قيمة البنك وبدأت سلسلة الانهيارات تتوالى.

دراسة: جودة (2009)[1]

لم يكن هناك شك ان البنوك قادت الى هذه الكارثة الاقتصادية، لكن الشكوك حامت بشدة حول الأثر التراكمي الذي خلفه استخدام المعيار رقم 157 وبشكل خاص طريقة market to market، الأمر الذي جعل العديد من الاقتصاديين الذين طالما نادوا بتطوير الطرق المحاسبية لقياس وعرض الاصول لتقترب من الحقيقية يناشدون اليوم بإيقاف العمل بأفضل هذه الطرق وأكثرها حداثة، وان تعلق العمل بطريقةmarket to market .

[1]- جودة،عبد الخالق، الازمة المالية العالمية : أزمة نظام لا أزمة سياسات، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، 2009.

الفصل الأول

المعايير المحاسبية الدولية ومعايير القيمة العادلة

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف ومناهج إعداد المعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الثانى : مفهوم وأهمية وأهداف معايير القيمة العادلة.

المبحث الأول

مفهوم و أهمية و أهداف ومناهج إعداد المعايير المحاسبية الدولية

أولاً مفهوم المعايير المحاسبية الدولية[1] :-

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة Standard الإنجليزية وهي تعني القاعدة المحاسبية ويميل المحاسبين إلى استخدام معيار محاسبي.

ويقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج يوضع، يقاس على ضوئه وزن شيء أو درجة جودته،أما في المحاسبة فيقصد بها المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين.والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، مثل الموجودات الثابتة، البضاعة أو غيرها.ويمكن تعريف المعايير المحاسبية بأنها :

1- نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات[2].

2- هي إطار منظم للسياسات المحاسبية والإفصاح عنها تصدرها لجنة كلجنة معايير المحاسبة الدولية أو جمعية مهنية أو جهة حكومية لتلتزم بها المؤسسات والشركات والهيئات على اختلاف أنواعها عند إعدادها وعرضها للقوائم المالية على الغير بهدف تمكين الأطراف الخارجية من اتخاذ قرارات مالية واقتصادية رشيدة.

فالمعيار إذا هو الجزء التطبيقي في النظرية المحاسبية وهو حلقة وصل النظرية بالتطبيق كما أنه يساعد في مجال اتخاذ القرار .

3- [3]Comparable, transparent, and reliable financial information is fundamental for the smooth functioning of capital markets. In the global arena

معلومات مالية قابلة للمقارنة وشفافة، ويمكن الاعتماد عليها كأمر أساسي لحسن سير أسواق رأس المال.

4- وقد عرفت لجنة القواعد الدولية القاعدة المحاسبية[4] بأنها " عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبدا، كما إنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة

---

[1]- حامد داود الطحله – معايير المحاسبة الدولية النشأة والمفهوم عضو مشارك الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية –نيسان 2000 – ص 2

2- د. مأمون حمدان " مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية "، www.kantakji.com/fiqh/Files/Accountancy/hi.doc

3- http://www.answers.com/topic/international-financial-reporting-standards

4– حامد داود الطلحه – مرجع سابق ص 3

الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية " ويرجح الباحث هذا التعريف .

ثانياً أهمية المعايير المحاسبية الدولية :-

ترجع اهمية المعايير المحاسبية الدولية الى اهمية وجود مقياس او وعاء يتم من خلاله إعداد التقايري المالية وقياس المعاملات المحاسبية بحيث يكون متفق عليه بصورة دولية تتيح اكبر قدر من التيسير فى اتمام تلك المعاملات ، فبدأ الاهتمام بوضع معايير او قواعد محاسبية تواكب كل اللمفاهيم المحاسبية لكل دولة وتراعى اختلاف عادات وتقاليد واحتياجات تلك الدول على ان موحدة لتسهيل عملية قياسها، فاصبح مفهوم المعايير يشمل كل ماهو متفق عليه فى علم المحاسبة ومقبول من المؤسسات المالية، وتاتى اهمية المعايير من خلال الحاجة إليها فى [1] :-

1. تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة.
2. إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية.
3. تحديد الطريقة المناسبة للقياس.
4. اتخاذ القرار المناسب.

ولذلك فإن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي إلى :-

1. استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة.
2. إعداد قوائم مالية كيفية (حسب الرغبة).
3. اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمنشأة الواحد والمنشآت المختلفة.
4. صعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين وكذلك الدارسين وغيرهم من الجدير بالذكر أن أهمية المعايير المحاسبية الدولية ازدادت في الوطن العربي حيث أصدرت بعض السلطات الرقابية في بعض الدول العربية تعليمات تقتضي الالتزام التام أو الجزئي بهذه المعايير وتعمل بقية الدول على القيام بذلك أيضاً.

وإن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام 1939 كما تم

1 – حامد داود الطلحه– المرجع السابق – ص 3

تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1973 كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP التي بدأ العمل بها منذ عام 1932.

ثالثاً أهداف المعايير المحاسبية الدولية [1]:-

1-جعل المعاملات المحاسبية قابلة للقياس بصورة دولية.

2-اتاحت الفرصة للشركات للتعامل على مستوى دولى او فكرة السوق الواحد الذى يتعامل من خلال معايير محاسبية موحدة بصورة عالمية.

3-تحسين جودة المعلومات التى يخرجها النظام المحاسبى من خلال المعايير الدولية.

4-ايجاد كوادر مؤهلة من المحاسبين للعمل فى الاسواق الدولية.

5-تشجيه انفتاح اسواق المال الوطنية دوليا..

رابعاً خصائص المعايير المحاسبية الدولية[2] :-

1. مرونة المعايير ما يمكنها من ان تلائم الظروف البيئية المختلفة.
2. تراعى اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسيةوالقانونية كلك مجتمع.
3. تقدم افضل الخيارت عند وجود خلافات على مسئلة معينة بحيث تقدم عدد من الحلول لنفس المسائلة مما يمكن من اختيار الحل الامثل.
4. مستقلة غير خاضعة لاى تدخلات او ضغوط عند اعدادها وعند تطبيقها.
5. عملية ولا تخضع للاراء والاجتهاداد الشخصية.
6. تتصف المعايير بالتحرر من الانحياز.
7. اقتصادية ولا يترتب على تطبيقها تكاليف لا تتناسب مع العائد المتوقع.
8. تحقق الاهداف القومية العامة دون التاثر بالتغيرات فى الانظمة او الحكومات

خامساً مناهج إعداد (وضع) المعايير المحاسبية الدولية[3] :-

لغايات إعداد مشاريع مسودات المعايير المحاسبية ومن ثم إصدار معيار دولي محاسبي تتبع لجنة المعايير المحاسبية الدولية إجراءات العمل المتفق عليها التالية:-

1. اختيار موضوع معين وإخضاعه للدراسة التفصيلية من قبل لجنة رئيسية تكلف بإعداد مشروع مسودة لمعيار يتعلق بموضوع معين وذلك ليتم فيما دراسة هذه المسودة من قبل مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية.
2. إحالة المسودة إلى الهيئات والجمعيات المحاسبية والحكومات والأسواق المالية الرسمية والمؤسسات ذات العلاقة وذلك بعد موافقة اللجنة على مشروع المسودة.

---

[1] - الأستاذ الدكتور محمد رضوان حلوة حنان – الأردن – محاسب قانوني – محاضرة ألقيت في غرفة تجارة حلب 2007/7/2م – ص2

[2] - حامد داود الطحله –مرجع سابق ص8

[3] - حامد داود الطحله –مرجع السابق ص10

3. ترسل التعليقات والاقتراحات على المسودات من قبل الهيئات والجمعيات المحاسبية والحكومات والأسواق المالية الرسمية والمؤسسات ذات العلاقة حيث يتم فحصها ودراستها من قبل مجلس إدارة اللجنة ليتم تعديلها عند الحاجة.

4. في حالة الموافقة على المسودة بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات على الأقل فإن هذا المشروع يصدر كمعيار محاسبي دولي ويصبح ساري المفعول بدءا من التاريخ المنصوص عليه في المعيار نفسه.

وتعترف عدة هيئات بأعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية مثل[1]:-

1. الهيئات الدولية التي تمثل المؤسسات المالية، والمحللين الماليين القائمين على تنظيم الودائع المالية والنقابات وأصحاب العمل والموظفين وأسوق الأوراق المالية، والمحامين.

2. الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والهيئات المحاسبية التابعة له التى تعترف بلجنة معايير المحاسبة الدولية على إنها الهيئة الوحيدة المنوط بها مسؤولية إصدار آراء حول معايير المحاسبة الدولية ولها مطلق الصلاحية، من أجل ذلك، في التفاوض والمشاركة مع الهيئات الخارجية، وفي تعزيز قبول تلك المعايير ومراعاتها على نطاق عالمي.

3. البنك الدولي والتعاون المالي الدولي.وتشكل الهيئات المذكورة مجتمعة، الهيئة الاستشارية للجنة معايير المحاسبة الدولية وتعتبر الملاحظات والاقتراحات التي تضعها جزءا من عملية وضع المعايير.

4. الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث بدأت كل منهما منذ أواخر السبعينات بدراسة قواعد المحاسبة والإفصاح عنها، ودعت كلتا المنظمتين للجنة إلى الاشتراك في مرحلة مبكرة في تلك الدراسات كما بادرت اللجنة إلى الاشتراك في هذه المناقشات في حينه.

وتدعم أعمال لجنة المعايير الحاسبية الدولية مجموعات مالية نذكر منها[2]:-

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين والهيئات الأعضاء فيه، الذي يقومون بالتأكد من أن البيانات المالية، بالإضافة إلى الأمور الأخرى تلتزم بمعايير المحاسبة الدولية وأن المتطلبات المحاسبية تطابق معايير المحاسبة الدولية.

2. أسواق الأوراق المالية الوطنية التي تدعم أعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية في عدة مراكز وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية من الشركات الأجنبية المقيدة لديها.

3. مجموعات إقليمية من المحاسبين في أسيا والمحيط الهادي والاتحاد الأوروبي للمحاسبين، وجمعية المحاسبة في الأقطار الأميركية.

---

[1]- حامد داود الطحله – مرجع سابق – ص 6

[2]-حامد داود الطلحه – المرجع السابق – ص 6

أما محاولات وضع معايير على المستوى الدولي فقد بدأت مع بدايات القرن الحالي وبدأت تعقد المؤتمرات الدولية للمحاسبة

"وسنعرض أهمها فيما يلي[1] :

1- المؤتمر المحاسبي الدولي الأول عقد عام 1904 في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917 وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول

2- المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني 1926 في أمستردام.

3- المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث 1929 في نيويورك وقد قُدمت فيه ثلاثة أبحاث رئيسة :

- الاستهلاك والمستثمر.
- الاستهلاك وإعادة التقويم.
- السنة التجارية أو الطبيعية.

4- المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع 1933 في لندن وقد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية عينت 90 مندوباً عنها بالإضافة إلى حضور 79 زائراً من الخارج وقد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة منها استراليا ونيوزيلندة وبعض الدول الأفريقية.

5- المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس 1938 في برلين

6- وذلك بمشاركة 320 وفداً فضلاً عن 250 مشارك من باقي أنحاء العالم

7- المؤتمر المحاسبي الدولي السادس 1952 في لندن حيث سجل في المؤتمر 2510 أعضاء من بينهم 1450 من المنظمات التي رعت المؤتمر في بريطانيا و 196 من دول الكومنولث والباقي من 22 دولة أخرى.

8- المؤتمر المحاسبي الدولي السابع 1957 في أمستردام وقد شارك في المؤتمر 104 منظمات محاسبية من 40 دولة وحضره 1650 زائراً من الخارج و 1200 عضواً عن البلد المضيف هولندة.

9- المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن 1962 في نيويورك وقد حضره 1627 عضواً من الولايات المتحدة بالإضافة إلى 2101 من دول أخرى وشارك فيه 83 منظمة يمثلون 48 دولة وقد قدم فيه 45 بحثاً.

10- المؤتمر المحاسبي الدولي التاسع 1967 في باريس

11- المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر 1972حضره 4347 مندوباً من 59 دولة.

[1]- – د. مأمون حمدان - مرجع سابق – ص 9

12- المؤتمر المحاسبي الدولي الحادي عشر 1977 في ميونيخ ألمانيا الاتحادية. وقد حضره مندوبين عن أكثر من مائة دولة من دول العالم.

13- المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عشر 1982 في المكسيك.

14- المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عشر 1987 في طوكيو.

15- المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر 1992 في الولايات المتحدة. وكان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في اقتصاد شامل، شارك فيه نحو 106 هيئات محاسبية من 78 دولة وحضره نحو 2600 مندوباً من مختلف أنحاء العالم، ولم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر التي تمثلت بوفود من لبنان وسورية والكويت ومصر والسعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC حيث استضافته ثلاثة منظمات محاسبية أمريكية هي مجمع المحاسبين الأمريكية AICPA وجمعية المحاسبين الإداريين IMA وجمعية المراجعين الداخلين IIA.

16- المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عشر 1997 في المكسيك.

17- المؤتمر المحاسبي الدولي السادس عشر 2002 في هونغ كونغ. حيث تمت مناقشة حوالي تسعين (90) عنواناً تدرجت موضوعاته من حوارات ساخنة مثل الشمولية وأخلاقيات المهنة إلى أثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة.

18- المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر 2006 في استانبول . وقد عقد تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم، واستقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم. ودور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات".

تطبيق المعايير الدولية على مستوى العالم[1]

في معظم بلدان أوربا و من خلال الهيئات المهنية العاملة هناك ، ومن خلال الجهود التي بذلتها لجنة المعايير الدولية أوصت المنظمة الدولية للضمانات (ISOCO) في أوربا بأن يتم استخدام معايير المحاسبة الدولية كما أوصت المجموعة الاستشارية الأوربية للتقارير المالية (EFRAG) بعد دراسات معمقة و مفاوضات قبولها بمعايير المحاسبة الدولية و بينت أن هذه المعايير لا تتناقض مع المعايير المستخدمة في أوربا. وقد كان لتوصية المنظمة الدولية للضمانات (ISOCO) و المجموعة الاستشارية الأوربية للتقارير المالية(EFRAG) أثر كبير في دعم معايير المحاسبة الدولية و تطبيقها في أوربا.

[1]- د. مامون حمدان – مرجع سابق – ص 12

أما في وطننا العربي فإننا نجد مايلي[1] :

في جمهورية مصر العربية تم إصدار معايير محاسبية مصرية تواكب التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري و تتفق مع معايير المحاسبة الدولية ، حيث قامت اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة و المراجعة المصرية بإعداد المعايير المحاسبية و صدر بشأنها القرار الوزاري رقم /503/ لسنة 1997. و بالرغم من تسمية هذه المعايير باسم معايير المحاسبة المصرية إلا أنها كما ذكرنا هي ترجمة شبه كاملة لمعايير المحاسبة الدولية. و في ذلك تكريس لتطبيق المعايير الدولية بشكل غير مباشر.

و في المملكة العربية السعودية قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بوضع معايير محاسبية خاصة حيث اعتمدت هذه المعايير للتطبيق من قبل الشركات العاملة.

أما في لبنان فقد جرى اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة كأساس للقيود المحاسبية و لتحضير البيانات و التقارير المالية من قبل المؤسسات و الهيئات المختلفة و الشركات و صدر بشأنها القرار الوزاري رقم/ 673/ تاريخ 14 حزيران 2001 كما قامت نقابة خبراء المحاسبين المجازين في لبنان بترجمة المعايير المحاسبية الدولية من اللغة الإنكليزية إلى اللغة العربية.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية تم ترجمة المعايير المحاسبية الدولية من قبل الهيئات المهنية للسعي إلى تطبيقها لدى الشركات و من قبل الجهات العاملة في أعمال التدقيق و الحسابات.

وفي سوريا سيتم اعتماد معايير المحاسبة الدولية في الشركات المساهمة التي سيتم تسجيلها في بورصة دمشق كما يتم العمل الآن على تعديل النظام المحاسبي الموحد بما ينسجم مع المعايير الفرضيات الأساسية للمعايير المحاسبية الدولية.

- أساس الاستحقاق : تعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي.
- الاستمرارية :يتم إعداد البيانات المحاسبية بافتراض أن المشروع مستمر في المستقبل المنظور، على أن يتم الإفصاح في الحالات المغايرة لذلك الافتراض.

أهم المنظمات التي ساهمت فى وضع المعايير المحاسبية الدولية[2] :

كل تلك المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية أدت الى تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير.

[1]- د. مأمون حمدان مصدر سلبق

[2]- د. مأمون حمدان المصدر السابق

أولاً : الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.

وهو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام 1977، ويضم في عضويته 155 عضو ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من (2.5) مليونين ونصف مليون محاسب.يهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها. ولتحقيق مهامه. فإن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم.وقد قامت لجان الاتحاد بوضع المعايير التالية:

- المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكيد.
- معايير دولية لرقابة الجودة.
- قواعد دولية لأخلاقيات المهنة.
- معايير التأهيل الدولية.
- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

ويضم الاتحاد في عضويته بعض الهيئات المحاسبية في بعض الدول العربية مثل البحرين ومصر والعراق ولبنان والمغرب والسعودية وتونس.

ثانياً : لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC.

في1973/6/29 أسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) إثر اتفاق بين الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في (استراليا ، كندا، فرنسا ، ألمانيا ، اليابان ، مكسيكو ، هولندة ، المملكة المتحدة ، ايرلندا ، الولايات المتحدة) و كان الهدف من ذلك أن تقوم اللجنة بإعداد ونشر المعايير المحاسبية و أن تدعم قبولها و التقيد بها وتعزيز العلاقة بينها و بين الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). و اعتبرت لجنة المعايير المحاسبية بعد تشكيلها الهيئة ذات المسؤولية و الأهلية التي تصدر باسمها بيانات في أصول المحاسبة الدولية.

و قد اكتسبت لجنة معايير المحاسبة الدولية اعترافا واسعا بأهليتها و التحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في معظم دول العالم سواء أوربا أو آسيا أو غيرها مما أدى في عام 1982إلى انضمام كل الهيئات المحاسبية المهنية التي كانت عضوة في الاتحاد الدولي للمحاسبين (و الذي كان يضم مائتي هيئة مهنية حول العالم) إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية حيث قامت بإصدار 41 معيارا محاسبيا دوليا.

وفي عام 2000 تم إعادة هيكلة لجنة المعايير و النظام الأساسي لها و تم تسمية مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الذي اعتبر بدءا من نيسان 2001 هو المسئول عن إصدار معايير

المحاسبة الدولية بدلا من لجنة المعايير حيث تبنى هذا المجلس جميع المعايير المحاسبية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية

كما قام المجلس عام 2002 بإعادة تسمية (لجنة التفسيرات القائمة) (SIC) و تبديل هذه التسمية إلى (لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) (IFRIC) تهدف إلى تفسير و توضيح المعايير المحاسبية القائمة إضافة إلى تقديم إرشادات و توجيهات بشكل دائم حول معايير المحاسبة الدولية القائمة و حول معايير التقارير المالية الدولية.

. وتطبق المعايير الدولية على مستوى العالم وهى كما يلي :-

شكل رقم (1/1/1)

معايير المحاسبة الدولية[1]

1	عرض القوائم المالية	Presentation of Financial Statements
2	المخزون	Inventories
7	قائمة التدفقات النقدية	Cash Flow Statements
8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	Accounting Policies, Changes in accounting estimates and errors
10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	Sheet Date Events After the Balance
11	عقود الإنشاء	Construction Contracts
12	ضرائب الدخل	Income Taxes
14	التقارير المالية للقطاعات	Segment Reporting
16	الممتلكات والمصانع والمعدات	Property, Plant and Equipment
17	عقود الإيجار	Leases
18	الإيراد	Revenue
19	منافع الموظفين (التقاعد)	Employee Benefits
20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	Grants and Disclosure of Accounting for Government Government Assistance
21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	Foreign Exchange Rates The Effects of Changes in
23	تكاليف الاقتراض	Borrowing Costs
24	الافصاح عن الأطراف ذات العلاقة	Related Party Disclosures

[1] – د. مأمون حمدان مصدر سبق ذكره

26	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans
27	القوائم المالية الموحدة	Financial Statements Consolidated and Separate
28	المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة	Investments in Associates
29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	Hyperinflationary Economies Financial Reporting in
30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمنشآت المالية المشابهة	Statements of Banks and Disclosures in the Financial Financial Institutions Similar
31	الحصص في المشاريع المشتركة	Interests In Joint Ventures
32	الأدوات المالية : الإفصاح والعرض	Financial Instruments: Disclosure and Presentation
33	حصة السهم من الأرباح	Earnings Per Share
34	التقارير المالية المرحلية	Interim Financial Reporting
36	انخفاض قيمة الموجودات	Impairment of Assets
37	المخصصات ، الالتزامات والموجودات الطارئة	and Contingent Assets Provisions, Contingent Liabilities
38	الموجودات غير الملموسة	Intangible Assets
39	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس	Financial Instruments: Recognition and Measurement
40	الاستثمارات العقارية	Investment Property
41	الزراعة	Agriculture

شكل رقم (2/1/1)

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية[1]

1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى	First-time-adoption of international financial reporting standards
2	الدفع على أساس الأسهم	Share-based payment
3	اندماج الأعمال	Business combinations
4	عقود التأمين	Insurance contracts
5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة	None-current assets held for sale and discontinued operations
6	استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية	Explorations for and evaluation of mineral resources
7	الأدوات المالية، الإفصاح	Financial instruments , disclosure

ثالثاً : مجمع المحاسبين القانونيين AICPA

أنشئ في الولايات المتحدة الأمريكية الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام 1939

رابعاً : مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)

كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة لأمريكية منذ عام 1973 كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP التي كان قد بدأ لعمل بها منذ عام 1932.

[1]- – د. مأمون حمدان مرجع سابق .

المبحث الثانى

مفهوم وأهمية وأهداف معايير القيمة العادلة

اولاً تعريف القيمة العادلة :-

يمكن ان نعرف القيمة العادلة كالاتي :-

1- [1]**Fair value**, also called **fair price** (in a commonplace conflict of the two distinct concepts), is a concept used in accounting and economics, defined as a rational and unbiased estimate of the potential market price of a good, service, or asset, taking into account such objective factors as:

- Acquisition/production/distribution costs, replacement costs, or costs of close substitutes
- Actual utility at a given level of development of social productive capability
- Supply vs. demand

القيمة العادلة، كما دعا إلى السعر العادل (في الخلط الشائع للمفهومين متميزة)، وهو مفهوم يستخدم في مجال المحاسبة والاقتصاد، على انه التقدير العقلاني وغير المتحيز من سعر السوق المحتملة للخدمة، أو الأصول، مع الأخذ مراعاة عوامل موضوعية مثل :

* اقتناء / الإنتاج / تكاليف التوزيع، وتكاليف الاستبدال، أو تكاليف بدائل قريبة.
* الأداة المساعدة الفعلية في مستوى معين من تطوير القدرة الإنتاجية والاجتماعية.
* العرض مقابل الطلب.

2- [2] التقييم وفقا لمنهجية موحدة وبصورة معقولة لجميع الأطراف المشاركة في الصفقة في ضوء جميع الظروف القائمة.

3- [3]سعر لبيع أحد الأصول أو الثمن المدفوع لنقل الملكية في المعاملات الجارية في سوق نشط. ويشار إلى ذلك أحيانا قيمة "البيع"

4- [4] بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموما، فإن القيمة العادلة للموجودات هو المبلغ الذي يمكن من خلاله شراء الأصول أو بيعها في المعاملة الحالية بين الأطراف الراغبة، ما عدا في حالة التصفية .على الجانب الآخر من الميزانية العمومية والقيمة العادلة للمسؤولية.وسعر السوق في سوق نشط هو أفضل دليل على القيمة العادلة، وينبغي أن يستخدم كأساس للقياس . إذا كان سعر السوق غير متاح وينبغي أن جعل تقدير القيمة العادلة باستخدام أفضل المعلومات المتاحة في هذه الظروف في كثير من الظروف تكون أسعار السوق غير متوفرة ونتيجة لذلك،

---

[1] - http://www.answers.com/topic/fair-value-01/2011
[2] - http://www.investorwords.com/1880/fair_value.html-01/2011
[3] -http://en.wikipedia.org/wiki/Market_value-01/2011
[4] -http://www.valuebasedmanagement.net/methods_fairvalue.html-01/2011

تحدث صعوبات عند اتخاذ تقديرات القيمة العادلة. ويرجح الباحث هذا التعريف لأنه يوضح ماهية القيمة العادلة بأبسط صورة ممكنه.

ثانياً مفهوم معايير القيمة العادلة :

القيمة العادلة أتى الاهتمام بها من خلالا التساؤلات الكثيرة عن القيم التي يعبر عنها فى التقارير المالية بالقيم التاريخية فى ما إذا كانت تعبر عن القيم الاقتصادية وتسمح لمستخدمي تلك التقارير باتخاذ القرار قرارات صحيحة من خلال الاستفادة من تلك التقارير وفهم نتائجها بصورة واضحة، فالبيانات او التقارير المالية يجب ان تكون مفيدة وشفافة توضح بصورة أكيدة المواقف المالية للمؤسسات وبالتالى توفر معلومات يمكن من خلالها الوصول الى قرارات اقتصادية سليمة وايضا محاسبة مجالس ادارات تلك المؤسسات عن الاموال الموكلة اليها بصورة عادلة، لكل ذلك طرات الحوجة الى معايير تظهر تلك الاصول بقيمها الجارية فى السوق اى قيمها الحقيقة المتداولة او بما يسمى بالقيم العادلة.

وينقسم مفهوم القيمة العادلة الى قسمين هما [1]:

1- قيم تستند الى السوق وهي:

- القيمة السوقية اي الأسعار المعلنة في سوق نشط.
- القيمة العادلة وهي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات او تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة.

2- قيم لا تستند بالضرورة الى السوق وهي:

-القيمة من الاستعمال.

-القيمة القابلة للاسترداد.

-القيمة الاستبدالية.

-قيمة المنشأة المستمرة.

-قيمة التصفية.

وتغطي محاسبة القيمة العادلة المواضيع التالية:

1- الأدوات المالية.

2- الاستثمارات العقارية.

3- الموجودات الزراعية.

4- المطلوبات التأمينية (التزامات عقود التأمين).

[1]- الأستاذ نعيم سابا خوري - محاضرة حول القيمة العادلة والابلاغ المالي - المركز الثقافي العربي في مدينة دمشق – ص5

ثالثاً أهمية معايير القيمة العادلة[1] :

ترجع أهمية معايير القيمة العادلة إلى أهمية مفهوم اقتصاد السوق الواحد بحيث يصبح العالم كما يقال قرية واحدة بدون حواجز امام حركة السلع والخدمات والاستثمارات وما يرافق ذلك من تطور فى عمل الاسواق المالية مما كان له عظيم الاثر على مهنه المحاسبة فاظهرت قصور البيانات المالية عن ايضاح الاوضاع المالية وفقا للحقائق الاقتصادية المستجدة.

" ادى كل ذلك الى توجه كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) الآونة الأخيرة نحو إصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة والتي تركز في مضمونها على القيمة العادلة، لغرض الوصول إلى مفهوم الدخل الاقتصادي والابتعاد بذلك عن الدخل المحاسبي التقليدي والمتبع منذ مدة ليست بالقصيرة."

والأمر الذي لا يمكن لأي مهني اقتصادي أو محاسبي أن ينكره بأن ذلك التوجه نحو اصدار معايير محاسبية تركز في مضمونها على القيمة العادلة والدخل الاقتصادي سينعكس وبشكل مباشر على قوائم الشركات المالية، وكذلك على قرارات المستثمرين بشكل منقطع النظير، مما سيؤدي إلى تأثر الاقتصاد بشكل عام في كل البلدان وبصورة قد لا يمكن التكهن بها بالوقت الحاضر نظرا لحداثة عملية تطبيق وتفعيل تلك المعايير في الدول المتقدمة بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص.

رابعاً أهداف معايير القيمة العادلة :-

جاءت معايير القيمة العادلة ليجعل البيانات المالية تعكس بدقة أكبر الوضع المالي ومن ثم الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة... وليس على أساس مفاهيم المحاسبة التقليدية... وأيضاً لتحقيق الأهداف الاتية 2:

1- وضعت حدا للفروق بين القيم المالية المحاسبية و القيم بالمفاهيم الاقتصادية مما يساعد مستخدمي التقارير المالية فى اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.

2- التخلي عن مفهوم الإبلاغ المالي الذي كان يتم وفقاً للمحاسبة التقليدية وعلى أساس التكلفة التاريخية واعتماد محاسبة القيمة العادلة... ما ساهم في إظهار النتائج المالية وخاصة التغيرات على الموجودات والمطلوبات المتأثرة بالأحداث الاقتصادية في الوقت المناسب أي دون الانتظار حتى تتحقق مستقبلاً.

3- تساعد فى إجراء التحليلات الاقتصادية.

---

[1]- الاستاذ نعيم سابا مصدر سبق ذكره

[2]- د. قحطان السيوفي وزير المالية الأسبق سورية " الأهمية المالية والاقتصادية للمعايير الدولية للمحاسبة "، مجلة الاقتصادية، WWW.JPS-DIR.COM

4- أصبحت معايير القيمة العادلة أداة بيد الإدارة تساعدها فى قياس المخاطر وتقدير الأوضاع المالية للشركات والتنبؤ السليم بالتدفقات النقدية المستقبلية للموجودات.

5- إظهار الأرباح عند حدوثها مما ينعكس على مكونات الحسابات القومية وبالتالى النمو الاقتصادى والدخل القومى.

6- اظهار الاستثمارات وبالاخص فى المجال العقارى وفقا للواقع الاقتصادى حسب قيمتها اى ايضاح الفائض والنقص فى نتائج الاعمال.

7- أضحت المحاسبة أداة لإدارة المخاطر طبقاً لمعايير محاسبة القيمة العادلة بحيث تأخذ قرارات الاستثمار بالحسبان المخاطر المالية المتوقعة التي قد تنجم عن تغيرات ذات بعد اقتصادي في القيم السوقية وأسعار العملات والفوائد... ووضع المدينين.

8- على صعيد الأسواق المالية، فإن الأخذ بمحاسبة القيمة العادلة ينعكس إيجاباً على المستثمرين ولاسيما أن الأسواق المالية تعتبر إحدى أدوات قوى السوق وتساهم في جذب الاستثمارات.لأن تقدير الموجودات المالية المتداولة كأسهم الشركات والسندات المالية بقيمتها الاقتصادية الحقيقية يسهم في قياس إنتاجيتها وأدائها كموجودات اقتصادية حقيقية.

9- إن الأخذ بمحاسبة القيمة العادلة من شأنه أن يعزز مبدأ الشفافية في الاقتصاد الوطني وخاصة أن معايير هذه المحاسبة تسمح بتحديد متطلبات الإفصاح والعرض للمعلومات التالية.بحيث تسمح أرقام البيانات المالية للجمهور بالاطلاع على الواقع وإيصال هذه المعلومات إلى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ويساعد في إجراء التحليل الاقتصادي المناسب والضروري لعمليات الإصلاح الاقتصادي.

10- إن القرار الاقتصادي السليم يحتاج إلى معلومات وبيانات مالية دقيقة واضحة وشفافة ويبدو أن معايير محاسبة القيمة العادلة قد وفرت متطلبات تأمينها.بحيث تخلت عن المعلومات المالية التاريخية.وأخذت بالمعلومات التي تعكس الواقع الاقتصادي وتتطلع إلى المستقبل، أي إن القرارات الاقتصادية بما في ذلك قرارات الاستثمار يجب أن تأخذ بالمعلومات التي تستند إلى حقائق اقتصادية واقعية.وهذا ما ينعكس إيجاباً، ومن خلال اعتماد الشفافية على طريقة إعداد الحسابات القومية وإدارة المخاطر المالية، وأيضاً تعزيز دور الأسواق المالية.

خامساً أنواع معايير القيمة العادلة :-

لقد بدأت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASBومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB بإصدار معايير وتعديلات موجهة نحو القيمة العادلة، ومن بعض الأمثلة التي حدثت مؤخرا والتي سيناقشها الباحث ما يلي:

1. المعيار الدولي رقم (39)الخاص بطرق)الاعتراف (القياس والإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية والصادر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

2. المعيار الأمريكي رقم (142)الخاص بشهرة المحل والأصول غير الملموسة.

3. المعيار الأمريكي رقم (143)والخاص بالتخلص من الأصول الملموسة طويلة الآجل.

4. المعيار رقم 157 بعنوان قياس القيمة العادلةFair Value Measurement.

وسوف يقوم الباحث وبشكل مختصر التطرق لكل من المعايير الاربعة المذكورة أعلاه وذكر محدداتها ومتطلباتها مع إسهاب غير مخل فى عرض المعيار الرابع لصلته المباشرة واللصيقة بموضوع البحث بتوضيح الأسباب التي دعت لإصداره وبيان انعكاساته.

1/ المعيار الدولي رقم (39)الخاص بطرق)الاعتراف (القياس والإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية والصادر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية [1]:

ينص هذا المعيار "على وجوب قياس الأدوات المالية وفقا للقيمة العادلة "حيث قسم الموجودات المالية إلى أربعة مجموعات كالتالي) :

متطلبات تطبيق هذا المعيار :

- **المجموعة الأولى :الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة:**

وهي تلك الموجودات المالية التي تشتريها الشركة ويكون الغرض الأساسي من اقتنائها هو تحقيق الأرباح في المدى القصير من خلال التغير في أسعارها، حيث يتم قياس وتقييم هذه الموجودات عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من عملية التقييم في قائمة الدخل في الفترة التي تحدث فيها.

- **المجموعة الثانية :الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق:**

وتمثل الموجودات المالية التي يكون لدى الشركة النية أو القدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها، ويجب أن يتم قياسها وإظهارها بالتكلفة المطفئة مطروحا منها أية مخصصات معدة إزاء التدني في قيمتها.

- **المجموعة الثالثة :القروض والمدينون الذين أنشأتهم الشركة:**

وتمثل الموجودات المالية التي تنشئها الشركة عن طريق تزويد المقترض بالأموال أو تقديم الخدمات وبطريقة مباشرة، ويجب قياسها بالتكلفة مطروحا منها أية مخصصات معدة إزاء تدني قيمتها.

[1] - د. حازم الخطيب ود ظاهر القشي – توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد – مجلة الزيتونة البحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني(مشترك)، جامعة الزيتونة الاردنية، 2004، ص21

- **المجموعة الرابعة :الموجودات المالية المتوفرة (الجاهزة للبيع):**

وتمثل هذه الموجودات التي ليست:

- محتفظ بها للمتاجرة.
- محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
- قروض أو مدينون.

والمقصود بها تلك الموجودات المالية التي يمكن أن تبيعها الشركة في أي وقت تحقق عائدا بها أو ترغب ببيعها عند الحاجة، ويجب أن يتم قياسها وتقييمها بالقيمة العادلة مطروحا منها أية مخصصات معدة لقاء تدني قيمتها، والربح أو الخسارة الناتجة من عملية التقييم يتم الاعتراف بها أما:في قائمة الدخل للفترة التي حدثت بها أو في بند منفصل ضمن حقوق الملكية تحت مسمى أرباح أو خسائر غير محققة، والتي يتم تنزيلها في الدخل عند عملية بيعها.

محددات هذا المعيار :

لقد ورد في المعيار عدد من المحددات من أهمها:

في حال قيام الشركة بنقل أو ببيع موجود مالي من مجموعة الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق قبل استحقاقه، لا يحق للشركة أن تصنف بقية الموجودات المالية من نفس الصنف مرة أخرى ضمن نفس التصنيف لمدة سنتين.النقل من مجموعة المتاجرة إلى أي مجموعة أخرى ممنوع.عدم جواز النقل إلى فئة المتاجرة إلا في حال وجود دليل على إمكانية تحقيق ربح فعلي في فترة قصيرة تبرر عملية النقل.

2/ المعيار الأمريكي رقم (142)الخاص بشهرة المحل والأصول غير الملموسة[1] :

قبل البدء بشرح هذا المعيار، قد يتساءل البعض عن تطرق الباحثان له رغم انه معيار أمريكي، وليس معيار دولي .عندما قام الباحثان بمراجعة المعايير التي تم توجيهها نحو القيمة العادلة وجدا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتبع خطوات مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي من منطلق أنها معايير مجربة ويتم قياس نجاعتها بشكل دوري، ولهذا وصلا الباحثان لقناعة بأن معايير المحاسبة الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية لا تختلف من حيث الجوهر سوى أن معايير المحاسبة الدولية تضع خيارات اكبر لتمكين شركات الدول المختلفة من اختيار ما يناسب بيئتها.

ينص هذا المعيار على معالجة شهرة المحل والأصول غير الملموسة الأخرى وفقا للقيمة العادلة وذلك بإعادة تقييمها وفقا للسوق في نهاية كل سنة مالية أو عند الحاجة لذلك، فان أظهرت

[1]-د. حازم الخطيب –مرجع سابق - ص 31.

تدني بالقيمة يتم إطفاء الفرق بين القيمة الدفترية وقيمة السوق في دخل نفس السنة التي حصل فيها التقييم، وان كانت قيمة السوق اكبر فتترك القيمة الدفترية على ما هي عليه.

والسبب المباشر في صدور هذا المعيار، ما لاحظه المحللون ومستخدمو القوائم المالية وإدارات الشركات، بأن الأصول غير الملموسة موارد اقتصادية مهمة جدا وإظهارها بالقيمة العادلة يستطيع أن يعكس أداء الشركات بشكل أفضل مما لو أنها أطفأت بالدخل وفقا لعمر مقدر كما كان يتم معالجتها سابقا.

متطلبات تطبيق هذا المعيار :

-يتضمن هذا المعيار وصفا محددا لفحص الأصول غير الملموسة التي يتم تخفيض قيمتها، وبالتالي تخرج هذه الأصول غير الملموسة من نطاق دليل فحص انخفاض القيمة.

-سيتم فحص الأصول غير الملموسة التي تطفأ مرة واحدة في السنة على الأقل،وذلك بمقارنة القيمة العادلة لهذه الأصول مع القيمة المسجلة.

-يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن معلومات شهرة المحل والأصول غير الملموسة في السنوات اللاحقة لاقتنائها والتي لم تكون مطلوبة في السابق.

-كما يتطلب الإفصاح عن هذا النوع من الأصول تضمين المعلومات عن التغيرات في القيمة الدفترية لها من فترة لأخرى بالقيمة الإجمالية والقيمة المنفردة لكل منها.

محددات هذا المعيار :

لقد ورد في المعيار محددين رئيسيين هما:

-أن شهرة المحل والأصول غير الملموسة المقتناة بعد 30/6/2001ستخضع فورا لعملية الإطفاء المنصوص عليها وفقا للمعيار الجديد وعدم إطفائها.

-وفقا للطريقة السابقة لن تطبق شروط هذا المعيار على شهرة المحل والأصول غير الملموسة الناتجة عن اندماج الشركات المشتركة، والمنظمات غير الربحية.

<u>3/ المعيار الأمريكي رقم (143)الخاص بالتخلص من الأصول الملموسة طويلة الآجل[1] :</u>

يهدف هذا المعيار إلى إنشاء معايير محاسبية للاعتراف وقياس التزام التخلص من الأصول والتكاليف المتعلقة بها

متطلبات تطبيق هذا المعيار :

-يجب أن على الشركات أن تعترف بالتزام التخلص من الأصول طويلة الآجل في الوقت الذي يحدث فيه الالتزام، مع تقدير قيمته العادلة في اقرب وقت ممكن.

[1]-د. حازم الخطيب مصدر سبق ذكره ص 39.

-يجب تسجيل قيمة الالتزام بالقيمة العادلة، أما وفقا للقيمة التي يمكن فيها سداد قيمة الالتزام في العملية الحالية للأطراف الراغبة في السوق الفعال .أو بقيمة السوق كبديل، مثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة والمطلوبة لتسديد الالتزام.

-يجب على الشركة رسملة جزء من تكاليف التخلص من الأصل كزيادة في قيمة الأصل طويل الآجل لإكمال الجزء الدائن من القيد لالتزام التخلص من الأصول.

-يجب على الشركة أن تنزل تكاليف التخلص المرسملة في قائمة الدخل خلال حياة الأصل تحت مسمى إهتلاك الأصل، حيث تتضمن تكاليف التخلص من الأصل الإضافية والفائدة على زيادة التزام التخلص خلال مرور الوقت.

محددات هذا المعيار :

يطبق هذا المعيار على الأصول الملموسة طويلة الآجل، كما يتضمن الأصول الفرية، والمجموعات الرئيسية للأصول ذات العلاقة .ويغطي التزامات الشركة القانونية الناتجة عن الاقتناء، والبناء والتطوير، أو العمليات العادية للأصول الرأسمالية.

- لا ضرورة للاعتراف بالأصل وفقا لهذا المعيار في حالة توافر النية لدى الإدارة بالتخلص منه.

- لا تشمل الالتزامات المنصوص عليها في هذا المعيار كل من التزامات معالجة البيئة، أو الالتزامات المتعلقة بمعالجة العمليات الخاطئة الخاصة بالأصول.

4/ المعيار رقم 157 بعنوان قياس القيمة العادلةFair Value Measurement :-

معيار القيمة العادلة ترجع اهميته بان[1] : الاعتراف الارباح والخسائر واعتماد القيم السوقية للاصول كان محط اهتمام كثير من الهيئات المحاسبية فأقرت SEC استخدام طريقة القيمة السوقية Mark to Market للمحاسبة عن الأصول المالية.حيث أصبحت المؤسسات المالية قادرة على أن تعترف بالأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول المالية، وذلك باعتماد القيمة السوقية لها لكن هنالك العديد من الأصول لا توجد لها سوق معلنة تحدد أسعار التبادل الآنية. هنا ظهرت مشكلة القياس وأقرت الهيئات استخدام عبارة القيمة العادلة Fair Value بدلا من عبارة القيمة السوقية Mark to Market.تم اعتماد المعيار رقم 157 بعنوان قياس القيمة العادلة Fair Value Measurement –وهو معيار محاسبى امريكى يعادل المعيار الدولى رقم 39 "معيار الادوات المالية الاعتراف والقياس"– من قبل و لقد بني هذا المعيار على أساس أن الأسواق قادرة على تقديم أفضل قياس للأصول وأكثرها استقلالا وعدالة. ولحل قضية

[1]- د. عادل ال عباس – المعيار المحاسبى (FAS 157) هل كان جلاد الازمة المالية ام ضحيتها ؟ - مجلة الاقتصادية – العدد 5492- 24 اكتوبر 2008.

التلاعب بالقيمة العادلة من خلال استخدام طريقةmark to model قدم المعيار تفصيلا هيكليا للقيمة العادلة على أساس وجود أسعار سوقية من مصادر مستقلة على النحو الآتي:

1- القيمة العادلة التي يتم استخلاصها بناء على تعاملات الأسواق ويتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الإدارة.

2- القيمة العادلة بتقدير الإدارة، ولكن أيضا وفقا لمبدأ أسعار السوق، ووفقا لأفضل المعلومات المتاحة لها، مع الأخذ في الحسبان أسعار الفائدة والمخاطر المحيطة بعملية البيع وذلك عندما لا تكون هناك أسواق نشطة ومصادر مستقلة يمكن الاعتماد عليها.

ويشير الخبراء إلى أن تطبيق المعيار المحاسبي الأمريكي 157 والمتعلق بالقياس بالقيمة العادلة (يعادل المعيار المحاسبي الدولي 39 الأدوات المالية "الاعتراف والقياس :Financial Instruments Recognition and Measurement") الذى ينص على (يهدف هذا المعيار إلى إكمال أحكام المعيار 32 الإفصاح والعرض وذلك من أجل تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها).

نص معايير القيمة العادلة للقياسات :[1]

هذا بيان يحدد القيمة العادلة، ويضع إطارا لقياس القيمة العادلة في مبادئ المحاسبة المقبولة عموما (مبادئ المحاسبة المقبولة عموما)،ويوسع الكشف عن قياسات القيمة العادلة. وينطبق هذا البيان في إطار التصريحات الأخرى التي تتطلب محاسبة أو تصريح قياسات القيمة العادلة، تبعا لذلك، فإن هذا البيان لا يتطلب أي جديد فى قياسات القيمة العادلة ومع ذلك، بالنسبة لبعض الكيانات، وسيتم تطبيق هذا البيان تغيير فى الممارسة الحالية.

السبب وراء إصدار هذا البيان

قبل هذا البيان، كانت هناك تعاريف مختلفة للقيمة العادلة ويقتصر توجيه لتطبيق هذه التعاريف الواردة في مبادئ المحاسبة المقبولة عموما.وعلاوة على ذلك،أن التوجيه كان فرقت بين العديد من التصريحات المحاسبية التي تتطلب قياسات القيمة العادلة. الاختلافات في التوجيهات التي خلقت التناقضات التي أضافت المزيد من التعقيد في تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عموما.في وضع هذا البيان، نظر المجلس في حاجة إلى زيادة الاتساق والقابلية للمقارنة في القياسات والقيمة العادلة لتوسيع نطاق عمليات الكشف عن قياسات القيمة العادلة.

الاختلافات بين هذا البيان والممارسة الحالية [2]

الاختلافات فى الممارسة الحالية الناجمة عن تطبيق هذا البيان تتصل بتعريف القيمة العادلة، والأساليب المستخدمة لقياس القيمة العادلة، وتوسيع نطاق الكشف عن قياسات القيمة العادلة.

---

[1]- http://www.fasb.org/st/summary/stsum157.shtml

[2]- http://www.fasb.org/st/summary/stsum157.shtml

تعريف القيمة العادلة يعرف سعر الصرف في مفهوم التعاريف السابقة من القيمة العادلة. يوضح هذا البيان أن سعر الصرف هو "سعر معاملات السوق لبيع الأصول أو نقل المسؤولية في السوق الذى من شأنه الإبلاغ عن الأصل أو المسؤولية في السوق الرئيسي أو الأكثر نفعا لأصل أو التزام.

صفقة لبيع الأصول أو نقل المسؤولية هو معاملة افتراضية في تاريخ القياس، ويعتبر من وجهة نظر أحد المشاركين في السوق أن يملك الأصل أو مدين من المسؤولية. ولذلك، فإن تعريف يركز على السعر الذي يمكن أن يكون حصل على بيع الأصول أو المدفوعة لنقل المسؤولية (خروج السعر)، وليس الثمن الذي سوف يدفع لشراء الموجودات أو وردت في تحمل المسؤولية (إدخال السعر).

هذا البيان يؤكد على أن القيمة العادلة على أساس السوق القياس، وليس كيانا قياس محددة. لذا، ينبغي أن يحدد لقياس القيمة العادلة على أساس افتراض أن المشاركين في السوق سوف تستخدم في تسعير الأصول أو الخصوم. كأساس للنظر في الافتراضات المشاركين في السوق في قياسات القيمة العادلة، وهذا البيان يؤسس القيمة العادلة التسلسل الهرمي الذي يميز بين (1) الافتراضات مشارك السوق المتقدمة على أساس بيانات السوق التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة للكيان بالتقرير (المدخلات ملاحظتها) و (2) الكيان التقارير والافتراضات الخاصة حول الافتراضات والمشاركين في السوق تطويرها على أساس أفضل المعلومات المتاحة في تلك الظروف (المدخلات غير قابلة للرصد). فكرة غير قابلة للرصد المدخلات يهدف للسماح للحالات التي يوجد فيها القليل، إن وجد، نشاط السوق لأصل أو التزام في تاريخ القياس. في تلك الحالات، والإبلاغ عن كيان لا تحتاج بذل جميع الجهود الممكنة للحصول على معلومات حول الافتراضات والمشاركين في السوق. ومع ذلك، يجب على الكيان أن نتجاهل التقارير معلومات عن الافتراضات المشاركين في السوق بشكل معقول متاحة دون تكلفة وجهد لا داعي له.

يوضح هذا البيان أن يجب الاخذ بالاعتبار الافتراضات حول المخاطر في السوق التى تشمل، على سبيل المثال المخاطر الكامنة في ألاسلوب المعين المستخدم لقياس القيمة العادلة (مثل نموذج تسعير) و / أو الخطر الكامن في المدخلات إلى أسلوب التقييم. وقياس القيمة العادلة وينبغي أن تتضمن تعديلا للخطر اذا المشاركين في السوق من شأنه أن يشمل واحدا في تسعير الأصول ذات الصلة أو المسؤولية، حتى لو كان التعديل من الصعب تحديد. ولذلك، فإن القياس (على سبيل المثال، علامة "إلى نموذج" القياس) لا يتضمن تعديلا للخطر، لن يمثل

القيمة العادلة للقياس إذا المشاركين في السوق من شأنه أن يشمل واحدا في تسعير الأصول ذات الصلة أو المسؤولية.

هذا البيان يوضح أن الافتراضات المشاركين في السوق تشمل أيضا افتراضات حول تأثير وجود قيود على بيع أو استخدام أحد الأصول. وقياس القيمة العادلة للموجودات وينبغي أن يقتصر النظر في الآثار المترتبة على تقييد إذا المشاركين في السوق من شأنه أن تنظر في أثر القيد في أسعار الموجودات. ان التوجيهات تنطبق على الأوراق المالية مع القيود المفروضة على بيع أن ينهي، في غضون سنة واحدة أن تقاس بالقيمة العادلة في إطار معايير المحاسبة المالية وأدلى رقم 115 المحاسبة عن الاستثمارات في بعض الديون والأسهم والسندات ورقم 124، والمحاسبة لبعض الاستثمارات التي يحتفظ بها ليس–المنظمات الهادفة للربح.

يوضح هذا البيان أن القيمة العادلة لقياس المسؤولية يعكس المخاطر (يمكن ان لا تتحقق). لأن الخطر يؤدى الى الإبلاغ عن مخاطر الائتمان، والكيان التقارير ينبغي أن تنظر في تأثير على مخاطر الائتمان (الائتماني)على القيمة العادلة للمسؤولية في كل الفترات التي مسؤولية يقاس بالقيمة العادلة في ظل التصريحات المحاسبة الأخرى، بما في ذلك بيان رقم 133 معايير المحاسبة المالية والمحاسبة للأدوات المالية المشتقة، والتحوط من الأنشطة.

هذا البيان يؤكد شرط أدلى معايير المحاسبة المالية الأخرى أن القيمة العادلة للموقف في الأدوات المالية (بما في ذلك كتلة) أن التداولات في سوق نشط ينبغي أن تقاس على أنها نتاج للسعر المعروض للمرة صك الفردية الكمية التي عقدت (في المستوى 1 من التسلسل الهرمي القيمة العادلة). ينبغي فالسعر لا يمكن ضبط ذلك بسبب الحجم الكبير للموقف النسبية لحجم التداول (انسداد عامل). يمتد هذا البيان ان المتعاملين شرط للتوسط وشركات الاستثمار التي تدخل في نطاق المراجعة والمحاسبة AICPA أدلة لتلك الصناعات.

هذا البيان يوسع الكشف عن استخدام القيمة العادلة لقياس الأصول والخصوم في الاعتراف المؤقتة وفترات السنوية الأولي لاحقة. وتركز الكشف على المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة والمتكررة لقياسات القيمة العادلة باستخدام مدخلات كبيرة غير قابلة للرصد (ضمن المستوى 3 من التسلسل الهرمي القيمة العادلة)، وتأثير القياسات على أرباح (أو التغيرات في صافي الأصول) للفترة. هذا البيان تشجع الكيانات إلى الجمع بين القيمة العادلة المعلومات التي يكشف عنها في إطار هذا البيان مع المعلومات القيمة العادلة في ظل التصريحات كشفت المحاسبية الأخرى، بما في ذلك معايير المحاسبة المالية بيان رقم (107)، الكشف عن القيمة العادلة للأدوات المالية، حيثما كان ذلك ممكنا.

التوجيه الوارد في هذا البيان ينطبق على المشتقات وغيرها من الأدوات المالية بالقيمة العادلة بموجب بيان 133 في الاعتراف الأولي وفي جميع الفترات اللاحقة. ولذلك، فإن هذا البيان يلغي التوجيه في الحاشية 3 من EITF العدد رقم 02-3، "القضايا التي ينطوي عليها محاسبة لمشتقات العقود المحتفظ بها لأغراض التداول والعقود ذات الصلة في تجارة الطاقة وأنشطة إدارة المخاطر." يعدل هذا البيان أيضا إلى بيان 133 إزالة توجيهات مماثلة لتلك التي في العدد 02-3، الذي كان من قبل وأضاف البيان رقم 155 معايير المحاسبة المالية والمحاسبة لبعض الأدوات المالية المختلطة.

كيف يرتبط هذا الاستنتاجات في بيان لمجلس معايير المحاسبة المالية والإطار المفاهيمي [1]

في إطار لقياس القيمة العادلة وتعتبر المفاهيم الواردة في معايير المحاسبة المالية المفاهيم بيان رقم (2)، الخصائص النوعية من المعلومات المحاسبية. مفاهيم بيان 2 تشدد على أن توفير المعلومات للمقارنة تمكن المستخدمين من البيانات المالية لتحديد أوجه التشابه والاختلاف في ما بين مجموعتين من الأحداث الاقتصادية.

تعريف القيمة العادلة وتعتبر المفاهيم المتعلقة الأصول والخصوم في بيان مفاهيم معايير المحاسبة المالية رقم (6)، عناصر القوائم المالية، في سياق من المشاركين في السوق. ويعكس قياس القيمة العادلة للسوق الحالية الافتراضات المشاركين حول التدفقات المستقبلية المرتبطة رصيدا (منافع اقتصادية في المستقبل) والتدفقات المستقبلية المرتبطة المسؤولية (التضحيات في المستقبل فوائد اقتصادية).

هذا البيان يتضمن جوانب التوجيه في بيان مفاهيم معايير المحاسبة المالية رقم (7)، وباستخدام المعلومات للتدفق النقدي، والقيمة الحالية في المحاسبة القياسات، كما أوضح و / أو إعادة النظر في هذا البيان. هذا البيان لا تنقيح المفاهيم 7 البيان. وسينظر المجلس في حاجة إلى مراجعة المفاهيم بيان 7 في مشروعها الإطار ألمفاهيمي.

والكشف عن توسيع نطاق استخدام القيمة العادلة لقياس الأصول والخصوم ينبغي أن توفر لمستخدمي البيانات المالية (المستثمرين الحاليين والمحتملين،والدائنين،وغيرها) مع المعلومات التي تفيد في جعل الاستثمار،والائتمان، واتخاذ قرارات مماثلة، والهدف الأول من التقارير المالية في مجلس معايير المحاسبة المالية المفاهيم بيان رقم (1)، أهداف التقارير المالية من قبل مؤسسات الأعمال.

[1] http://www.fasb.org/st/summary/stsum157.shtml-

كيف يمكن للتغييرات في هذا البيان تحسين التقارير المالية [1]

وهناك تعريف واحد للقيمة العادلة، وينبغي مع إطارا لقياس القيمة العادلة، نتيجة زيادة في الاتساق والقابلية للمقارنة في قياس القيمة العادلة.

والكشف عن توسيع نطاق استخدام القيمة العادلة لقياس الأصول والخصوم ينبغي أن توفر لمستخدمي البيانات المالية على نحو أفضل مع معلومات حول مدى القيمة العادلة هي المستخدمة لقياس معترف بها الأصول والخصوم، والمدخلات التي استخدمت في وضع المقاييس، والأثر من بعض القياسات على أرباح (أو التغيرات في صافي الأصول) للفترة. التعديلات التي أدخلتها فى بيان مجلس المبادرات الرامية إلى تبسيط وتدوين المحاسبة، والقضاء على الخلافات التي أضافت المزيد من التعقيد في مبادئ المحاسبة المقبولة عموما.

التكاليف والفوائد المترتبة على تطبيق هذا البيان[2]

في إطار قياس القيمة العادلة تبني على الممارسة الحالية ومتطلباتها. ومع ذلك، فإن بعض الكيانات فى حاجة إلى جعل النظم والتغييرات الأخرى إلى الامتثال لمتطلبات هذا البيان. بعض الكيانات كما قد تتكبد تكاليف إضافية في تطبيق متطلبات هذا البيان. ومع ذلك، ينبغي أن تستفيد من زيادة الاتساق والقابلية للمقارنة في قياس القيمة العادلة، وتوسيع نطاق الكشف عن تلك القياسات ما زالت جارية.

التاريخ الفعلي لهذا البيان [3]

هذا البيان هو فعالة من أجل إصدار البيانات المالية للسنة المالية التي تبدأ بعد نوفمبر 15، 2007، وفترات مؤقتة في غضون تلك السنوات المالية. في وقت سابق هو تشجيع التطبيق، شريطة أن يكون الكيان التقارير لم تصدر بعد البيانات المالية لتلك السنة المالية، بما في ذلك البيانات المالية لفترة مؤقتة في غضون تلك السنة المالية.

لأحكام هذا البيان يجب أن تطبق في المستقبل اعتبارا من بداية السنة المالية في هذا البيان هو الذي يطبق في البداية، إلا على النحو التالي.وينبغي أن تطبق أحكام هذا البيان بأثر رجعي في الصكوك المالية التالية اعتبارا من بداية السنة المالية في هذا البيان هو الذي يطبق في البداية (وهو شكل محدود من التطبيق بأثر رجعي) :

1. وكان هناك موقف في الأدوات المالية التي تتاجر في سوق نشط عقد عن طريق وسيط بين تاجر أو شركة استثمارية في نطاق المراجعة والمحاسبة AICPA أدلة لتلك الصناعات التي تم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام عامل انسداد قبل التطبيق الأولي لهذا بيان

---

[1] -http://www.fasb.org/st/summary/stsum157.shtml

[2] - نفس المرجع السابق

[3] - نفس المرجع السابق

2. والأدوات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة في الاعتراف الأولي بموجب بيان 133 باستخدام سعر الصفقة وفقا للتوجيهات الواردة في الحاشية 3 من العدد 02–3 قبل التطبيق الأولي لهذا البيان

3. آلة مختلطة المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة في الاعتراف الأولي بموجب بيان 133 باستخدام سعر الصفقة وفقا لتوجيهات في بيان 133 (من قبل وأضاف البيان 155) قبل التطبيق الأولي لهذا البيان.

وينبغي التكيف التي تمر بمرحلة انتقالية، وتقاس على أساس الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة لتلك الأدوات المالية في تاريخ هذا البيان هو تطبيقها في البداية، أن يعترف له الأثر التراكمي للتكيف على الرصيد الافتتاحي للأرباح غير الموزعة(أو غيرها من المكونات المناسبة من الإنصاف أو من صافي الأصول في بيان المركز المالي) للسنة المالية في هذا البيان هو الذي يطبق في البداية.

الفصل الثانى

الأزمة المالية العالمية وعلاقتها بمعايير القيمة العادلة

المبحث الأول:مفهوم وأسباب وظواهر الأزمة المالية العالمية.

المبحث الثانى :العلاقة بين الأزمة المالية العالمية ومعايير القيمة العادلة.

المبحث الأول
مفهوم وأسباب وظواهر الأزمة المالية العالمية

أولا تعريف الأزمة المالية :-

يمكن تعريف الأزمة المالية العالمية على أنها :-

1- (هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول[1]).

والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي،مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلاً، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية،ومنها العقود المستقبلية (للنفط أو للعملات الأجنبية مثلاً).فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها اى دخوله فى ازمة.

2- حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية تم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها انحصار القروض، أزمات السيولة والنقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال[2].

3- [3]"financial crisis A sharp deterioration of a group of financial indicators, such as short-term interest rates and asset prices, potentially also accompanied by failures of financial institutions"

الأزمة المالية هى التدهور الحاد لمجموعة من المؤشرات المالية، مثل أسعار الفائدة القصيرة الأجل وأسعار الأصول، ويحتمل أن تكون مصحوبة أيضا فشل المؤسسات المالية .

4- [4]هو تباطؤ شديد وطويل الأمد في الاقتصاد تنخفض فيه الأسعار، ويكون هنالك حد فى القدرة الشرائية و ارتفاع فى معدلات البطالة، وانخفاض فى الإنتاجية، وتقليص فى الأجور، والتشاؤم الاقتصادي العام.

1- ابراهيم علوش - نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدولية - www. Aljazera.net

2- د .الداوي الشيخ. الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها - في إطار مؤتمر (الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي 14مارس 2009 (جامعة الجنان، طرابلس-)

3- http://www.highbeam.com/doc/1O104-financialcrisis.html

4- http://financial-dictionary.thefreedictionary.com/crisis,+economic

ثانياً أسباب الأزمة المالية[1] :-

1- جشع المصارف والتنافس على تقديم التمويل لزيادة الربح السريع دون مراعاة قدرة المقترضين على السداد او ما يسمى بالاقراض غير المسؤول.

2- عدم الالتزام المصداقية والشفافية والوضوح في الافصاح عن البيانات المالية.

3- تلاعب الاداريين فى تطبيق معايير القيمة العادلة مما ادى الى فوضى فى أسواق رأس المال نتيجة زيادة فى الاستثمار بناءا تقارير غير حقيقة أدت الى ارتفاع اسعار العقارات.

4- أنخفاض أسعار الأسهم والسندات مما ادى بالمستثمرين الى التوجه الى الاقراض والتمويل.

5- لجوء المصارف إلى شركات التأمين على الإئتمان كبديل لمراعاة مخاطر التمويل.

6- عدم كفاءة الإدارة هو السبب الرئيسي وراء الفشل وبالتالي الأفلاس.

7- زيادة اعمال التزوير نسبتا لتوفر التقنيات.

8- الزيادة في تسنيد الديون العقارى.

9- فشل ملايين المقترضين عن تسديد ديونهم للمصارف .

10- أنخفاض أسعار الفائدة ادى الى زيادة الطلب على الاقتراض.

11- غياب الرقابة الحكومية الكافية على القطاع المصرفي وشركات التأمين.

12- تقصير مؤسسات التصنيف الدولية RARING CO في عملها وإعطاء تصنيفات مرتفعة للبنوك والشركات الأميركية إعتماداً على السمعة ودون مراعاة لمحافظ الأصول وتصنيف السندات العقارية تصنيفاً مرتفعاً لأنها صادرة عن بنوك قوية .

13- عدم مراعاة قواعد الحوكمة الرشيدة، ومنح مكافآت وأجور مغالى فيها لمدراء المصارف إعتماداً على الأداء الرقمي للمؤسسات المالية وليس الأداء الحقيقي.

14- انتشار استخدام المشتقات DIVIRTIVE عشرة أضعاف الناتج العالمي لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض.. .

15- الرهون العقارية الأقل جودة Subprime : (شراء عقار مقابل رهن العقار وحينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحبه الحصول على قرض رهن من الدرجة الثانية ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة).

16- عجز المؤسسات المالية الدولية IMFعن تحذير الأسواق من زيادة المخاطر وتنبيه المستثمرين في الوقت نظراً لأنه ليس لها الحق في ذلك.

1- أ. محمد بن يوسف "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والمخاطر" www. Alegtisadi.net

ثالثاً نتائج الأزمة[1]:-

1.كساد تجاري وتراجع فى التجارة العالمية.

2.تعديل في المعايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS.

3.انخفاض أسعار الفائدة إلى الصفر وهذا امر لم يحدث منذ 315 سنة.

4.خسائر ضخمة فى الاجهزة المصرفية تجاوزت والأسواق المالية.

5. إرتباك سياسات وأساليب الإئتمان في المصارف خشية إفلاس المقترضين.

6.تدخل المؤسسات الحكومية للمساندة لعجز الاقتصاد في سائر الدول عن التعامل مع الأزمة من خلال قوى السوق.

7. تراجع أسعار النفط إلى مستويات قياسية بعد ارتفاعها إلى مستويات قياسية لانخفاض الطلب وحالة الكساد.

8. تراجع الإنفاق الخاص وهو ما ينذر بكساد شديد ما لم تقم الحكومات بتعويض ذلك بإنفاق حكومي.

9. انتشار ظاهرة البطالة بعد ان قامت كثير من المؤسسات بتجميد نشاطها وصرف العاملين من اجل التخفيض والحد من الخسائر التى وقعت على عاتقها.

رابعاً ظواهر الأزمة المالية :-

وكانت ظواهر هذه الازمة كالتالى [2]:-

1.ركود فى الاقتصاد.

2.زيادة معدلات البطالة.

3.عدم استقرار فى اسعار العملات.

4.زيادة فى اسعار المحروقات (النفط ومشتقاته).

5.تراجع أسواق رأس المال والبورصات.

6.الارتفاع الشديد في أسعار السلع الغذائية حول العالم.

7.ارتفاع أسعار الذهب والحديد والأسمنت بشكل غير مسبوق.

8.نقص السيولة لدى المصارف وضعف ملاءتها واحتياجها لتمويل خارجي.

9.إهمال المصارف والمؤسسات المالية الحوكمة الرشيدة للسيولة ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال.

10. زيادة فى عدد القروض المتعثرة او الغير قابلة للسداد مما أدى إلى زيادة فى الحجز على الرهونات.

1- أ. محمد بن يوسف – مرجع سابق - 25.

2- أ. محمد بن يوسف. مرجع سابق – ص 30

خامساً مراحل الازمة المالية :-

تتلخص مراحل الازمة المالية فى الاحداث التالية [1]:

1- فى العام 2007 بدأت أول المراحل التي أدت إلى الأزمة المالية فكانت هنالك عدة مؤشرات وهى :-

- أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة سبب عدم تسديد قروض الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد.
- تدخل المصارف المركزية لدعم سوق السيولة فى البورصات بعد تدهورها أمام مخاطر اتساع الأزمة.
- عدة مصارف كبرى أعلنت انخفاضًا كبيرًا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

2-العام 2008م شهد حدوث الأزمة وكانت أحداثه كالتالي :-

- فى اول العام قام الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) خفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى% 3.50 ، كإجراء استثنائي؛ ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2%بين شهري كانون الثاني ونهاية نيسان.
- فى فبراير قامت الحكومة البريطانية بتأميم بنك نورذرن روك.
- فى مارس تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق القروض،اعلنت جى بى مورغان تشيزن شراء بنك الأعمال الأمريكي بير ستيرنز بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.
- 7سبتمبر : 2008 وزارة الخزانة الأمريكية وضعت المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري، "فريدي ماك "و"فاني ماي "تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.
- 15سبتمبر : 2008 اعترف بنك الأعمال" ليمان براذرز "بإفلاسه بينما أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو" بنك أوف أميركا "شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت هو بنك" ميريل لينش."
- عشرة مصارف دولية اتفقت على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحًا، في حين وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف؛ إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

1- - د .الداوي الشيخ - مرجع سابق

- 16سبتمبر : 2008 الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم" أي آي جي "المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك % 9.79 من رأسمالها.
- 17سبتمبر : 2008 البورصات العالمية واصلت تدهورها والقروض يضعف في النظام المالي .و المصارف المركزية كثفت من العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- 18سبتمبر : 2008 البنك البريطاني" لويد تي أس بي "اشترى منافسه" أتش بي أو أس " المهدد بالإفلاس .
- السلطات الأمريكية أعلنت أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.
- 19سبتمبر : 2008 الرئيس الأمريكي جورج بوش وجه نداء من أجل" التحرك فورًا "بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.
- الأسواق المالية ضاعفت قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي.
- 26سبتمبر : 2008 انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس "في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛ وفي الولايات المتحدة اشترى بنك" جي بي مورغان "منافسه "واشنطن ميوتشوال "بمساعدة السلطات الفدرالية.
- 28سبتمبر : 2008 خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس؛ بينما أوروبا جرى تعويم" فورتيس " من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ .وفي بريطانيا جرى تأميم بنك "برادفورد وبينغلي."
- 29سبتمبر : 2008 مجلس النواب الأمريكي رفض خطة الإنقاذ، وبورصة وول ستريت انهارت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة ً المصارف من إعادة تمويل ذاتها.
- أعلن بنك" سيتي غروب "الأميركي أنه يشتري منافسه بنك" واكوفيا "بمساعدة السلطات الفدرالية.
- 1نوفمبر : 2008 مجلس الشيوخ الأميركي أقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

المبحث الثانى
العلاقة بين الأزمة المالية العالمية ومعايير القيمة العادلة

الازمة المالية العالمية ناقوس الخطر الذى نبه العالم الى هشاشة الانظمة المحاسبية والمالية والاقتصادية العالمية، فقد اظهرت هذه الازمة ضعف المعايير التى توضع فى الاصل لايضاح قواعد المعاملات المحاسبية لتقوم بتوحيدها ومن خلالها يتم اظهار ما اذا كانت صحيحية من غيره. كل ذلك اظهر الحوجة الى انظمة محاسبية قوية تناسب واقع الاسواق المالية الراهنة بالاضافة الى اجراءات رقابية صارمة تتولاها جهات متخصصة فقط لهذا الغرض وتقوم بمراجهتها بصورة دورية للتاكد من فعاليها.

نجد ان الازمة المالية العالمية ادت الى التفات القادة السياسين للشؤون الاقتصادية والمحاسبية على وجه الخصوص وبانها لها اهمية الحروب العالمية من حيث انها خطر محدق باقتصاديات الدول حيث ان كثير من الدول تاثر بها لدرجة الانهيار الكلى لاقتصادياتها، ونجد ان كل ذلك ادى الى تلك الصحوة المالية والاهتمام البالغ بالمعايير المحاسبية وتطبيقها ومعالجتها لتقويتها لتكون بمثابة حصن من الازمات لا كمسبب لها – كما يعتقد البعض– فتجلى ذلك من خلال التعديلات والقرارات التى تم اصداره للاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية.

أولا اثر الازمة المالية العالمية على المعايير المحاسبية الدولية:

يمكن القول وبشكل مختصر بأن الازمة المالية قد أبرزت ثلاثة دروس رئيسية على المعايير المحاسبية[1]:

1. ان الطبيعة المتكاملة لاسواق رأس المال، الى جانب حركة رأس المال في حد ذاته يسلط الضوء على الحاجة الملحة الى وجود مجموعة معايير محاسبية مقبولة.

2. لقد أخفقت المؤسسات المالية والمستثمرين وواضعي النظم في فهم كاف للمخاطر المحدقة التي تواجههم، والمحاسبة بأدواتها يجب أن تلعب دوراً ريادياً ومهماً في مساعدة كافة الاطراف في هذه الازمة، وتبعاً لذلك هناك حاجة ماسة لتوفير الشفافية بالنسبة للمخاطر التي تواجهها المؤسسات وخاصة المالية منها،والاجراءات المتخذة بشأن تذليلها وحلها، ومحاولة توفير معلومات مفيدة وذات معنى للمستثمرين والمستفيدين بشكل عام وكذلك لواضعي الانظمة والتعليمات.

3. أن قواعد المحاسبة المالية تخلق العديد من الخيارات، التي تقلل من قابلية المقارنة وتضيف تعقيدات لا داعي لها، وتبعاً لذلك هناك حاجة ماسة وملحة الى معالجة الادوات المالية من الحد

1- جورج توما بيداويد معايير المحاسبة الدولية و الازمة المالية العالمية الأكاديمية العربية في الدنمارك ص 10

من التعقيد وتعزيز أمكانية المقارنة وأهميتها وكذلك توفير أساس لتلاقي مختلف أقطار العالم. من المفيد هنا الاشارة الى ان التصريحات التي أدلى بها بعض مسؤولي مجلس معايير المحاسبة الدولية مؤخراً تشير الى أن المجلس مهتم جداً بصدد أتخاذ أجراءات لتذليل جميع الاشكالات المشار اليها أعلاه.

لقد أكدت الازمة المالية الراهنة على أن وضع مجموعة معايير عالمية أمر مهم للغاية وقد أكدت أيضاً على الدور الفعال لمعايير المحاسبة الدولية أكثر من أي وقت مضى، وهناك حاجة ماسة وملحه لتطبيق مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية في جميع أنحاء العالم.

ومن الجدير بالذكر هنا أن الدول الاوربية سبق وأن أعترفت قبل غيرها من البلدان وفي وقت سابق بهذه الاهمية التي توفرها وجود معايير عالمية موحدة. فمن الواضح ان دور دول الاتحاد الاوربي كان عاملاً أساسياً ورائداً في هذا المجال، خاصة عند أعتماده أو تبنيه للمعايير الدولية للتقارير المالية في العام 2005.

اليوم أكثر من 100 بلد يطبق أو مخول لاستخدام معايير الاقرار المالي الدولية وكذلك أقتصاديات رئيسية في اسيا ومنها اليابان،وفي شمال أمريكا (كندا) والمكسيك،وفي جنوبأمريكا (ألارجنتين،البرازيل ،شيلي) قد حددت جدولاً زمنياً نحو أعتماد كامل للمعايير الدولية الاقرار المالي،من ناحية أخرى خلق هذا الجانب حافزاً للولايات المتحدة لاستخدام هذه المعايير وذلك عندما قامت بأزالة التسوية المطلوبة سابقاً والخاصة بمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً والمطبقة في الولايات المتحدة.أي بشكل واضح يتبين بأن الولايات المتحدة تسير على الطريق المؤدي الى أعتماد المعايير الدولية للإقرار المالي

أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يواصل التعامل مع مجلس معايير المحاسبة المالية، حيث تم في أذار عام 2009 عقد أجتماعاً مشتركاً في لندن بموجبه شدد مجلس معايير المحاسبة الدولية تمسكه بالالتزامات الواردة بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بينهما، حيث من المؤمل بعد الانتهاء من العمل المشترك مع مجلس معايير المحاسبة المالية سوف يؤدي الى تقارب كبير مع معايير المحاسبة في الولايات المتحدة وبهذا سوف يقلل من تكلفة الانتقال بين الاسلوبين.

الاعتقاد السائد هو أنه من مصلحة الولايات المتحدة أعتماد معايير الاقرار المالي الدولية في السنوات الخمسة المقبلة،لآن كل من البرازيل وكندا والصين والهند واليابان وكوريا قد أعتمدت المعايير أعلاه بالإضافة الى دول الاتحاد الاوربي التي هي حالياً تطبق هذه المعايير، لذا فأن كلفة عدم التزام الولايات المتحدة بتطبيق هذه المعايير ستكون باهظة الثمن عليها. ففي حالة عدم أعتمادها للمعايير الدولية، ستعتبر حالة شاذة قياساً بالمجتمع الدولي، وأن هذه الدول والاقطار العديدة التي أعتمدت المعايير الدولية سوف لن تقبل موقف الرفض المستمر الذي

تبنته وتعتمده الولايات المتحدة والى أجل غير مسمى! عليه يجب أن يتم مناقشة الامر بنوع من الجدية والموضوعية.

أن الازمة المالية ودور مجلس معايير المحاسبة الدولية في هذا المجال يعطينا الفرصة للتطرق الى البدايات الاولى للازمة المالية والتي بدأت مع أنفجار سوق العقارات في الولايات المتحدة.والتدهور السريع في سوق رأس المال،كما بدأت البنوك الابلاغ والاعلان عن الخسائر الضخمة الناجمة عن قروض الرهن العقاري،ان عدم اليقين أصبح سمة السوق المالية،لانه لاأحد يعرف من كان يحتفظ وبماذا! لقد فقد السوق مصداقيته، ونتيجة عدم سداد الديون وأنعدام تحصيلها، دعى الامر الى عجز البنوك عن الاستمرار بأقراض بعضها البعض، كما شددت الاجراءات الائتمانية لجميع العملاء، وأوقفت الشركات أستثماراتها، وأخذت أسواق المال والاسهم في العالم تحقق أنخفاضاً مستمراً في تعاملاتها اليومية، وبدأت صناديق التقاعد والمعاشات والتي تعتبر من أكبر مصادر تمويل البنوك ومؤسسات الاقراض برؤوس أموال لاعادة أقراضها، بدأت بفقدان كميات هائلة من قيم موجوداتها، والعديد من الوظائف فقدت نتيجة تسريح العديد من العاملين الناجمة عن أغلاق العديد من المصانع والمؤسسات أعمالها وبذلك انعدمت القدرة الشرائية لديهم(وما تبعها من مشاكل أجتماعية لاحصر لها والتي ليست موضوع بحثنا هنا).كانت هناك أزمة مالية عارمة في جميع أنحاء العالم، بالرغم من أختلاف وقعها وأثارها من بلد الى اخر،حيث بدأت المصارف تعاني من شحة ألاموال للاستمرار بممارسة نشاطاتها وفعالياتها المصرفية المعتادة!

ثانياً دور المحاسبة (المعايير المحاسبية) فى الازمة[1] :

لقد بدأت أصابع الاتهام توجه الى كافة الاتجاهات، وفجأة بدأت توجه بشكل محدد الى دور المحاسبة في خلق أو على أقل تقدير المساهمة في هذه الازمة،خاصة بعد أن زجت مع بعض العبارات المتعلقة بتقلبات الدورة الاقتصادية والتي تعتبر العدو القديم، فقد تم التركيز على مبادئ القيم العادلة للمحاسبة بعد أن عادت الى الحياة مرة أخرى، وكذلك أعتبر عرض التقارير المالية والمعايير المحاسبية جزءاً رئيسياً من أجزاء الازمة المالية الراهنة.

البعض يعتقد بأن قواعد المحاسبة الحالية تعزز من تقلبات الدورة الاقتصادية وهذا الجانب صحيح من ناحية، لكن أيضاً يمكن القول بأن التقارير المالية والتي توفر المعلومات والبيانات للمستفيدين منها،تتطلب منهم التعامل معها بحسب احتياجاتهم وردود أفعالهم، فمن البديهي بأن الشفافية والمصداقية والحياد الواجب توافرها في هذه المعلومات والبيانات، تجعل منها فعلاً عوامل تساعد على تقليل عدم المصداقية وتعزز الاستقرار المطلوب. ومن المتعارف عليه ان

[1]- جورج توما بيداويد – مرجع سابق

المعلومات والبيانات المالية يجب أن تكون غير منحازة وشفافة لكي تكون ذات فائدة لمستخدميها وهي من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذا بطبيعة الحال هو الدور الذي تضطلع به التقارير المالية أو تقارير الابلاغ المالي للبيانات.

لاينكر ان لمعايير المحاسبة الدولية الدور الفعال والهام في توفير الأرضية المهنية للتطبيق،وأيضاً لاينكر أن الازمة المالية الحالية أعطت دروس عديدة يمكن أن يستخلص منها فرضيات وبالتالي قواعد ثابتة للتطبيق العملي،ومن الملاحظ أيضاً فقد تم اتخاذ عدد غير مسبوق من الخطوات الفعالة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومن الجدير بالإشارة هنا أن المجلس يعي بوضوح مهمة وجود الحاجة الماسة الى تحسين وتحديث العديد من معاييره السارية المفعول، وفعلاً ان المجلس بصدد اتخاذ إجراءات لازمة لتحقيق ذلك.

ان نهج مجلس معايير المحاسبة الدولية في معالجة الاختناقات كان سريعاً وقياسياً حيث أستهدف القضايا الحقيقية التي أثارتها الازمة.ان التقرير المالي لايزال ينعت بصفة عدم اليقين بمحتوياته وخاصة بشأن المخاطر المحدقة بالمؤسسات ومركزها المالي، ففي بداية ظهور الازمة المالية الراهنة كانت هناك أصوات تنادي بالمطالبة بالمزيد من الشفافية، خاصة فيما يتعلق بمخاطر فقرات ميزان المراجعة، وموضوع مقاييس القيمة العادلة وأستخداماتها، هذه الدعوات وفي وقت لاحق تلتها مخاوف بشأن الاستقرار المالي ودعوات لمزيد من المقارنة والمكافئة وتقليل التعقيد في أدوات المحاسبة المالية.علماً بأن التقرير المالي وعلى الغالب يتعلق بحجم المؤسسة سواء كانت صغيرة أومتوسطة أو كبيرة وليس حسب شكل المؤسسة،وعلى سبيل المثال وليس الحصر فان التقارير المالية وحسب النظام المحاسبي البريطاني تشمل كل من: تقرير مجلس الإدارة، حساب الارباح والخسائر، الميزانية العمومية، قائمة التدفق النقدي، قائمة أجمالي المكاسب والخسائر المعترف بها،قائمة السياسات المحاسبية،الملاحظات المتعلقة بالقوائم المالية وأخيراً تقرير المراجع. وهذا التصنيف بطبيعة الحال يختلف من بلد الى أخر وحسب النظم المتبعة!!

ثالثاً مدى تجاوب معايير المحاسبة الدولية مع أحداث الازمة المالية :-

تعتبر معايير المحاسبة (القواعد)، والتي تشتمل على القوانين والتشريعات التي تحكم إعداد القوائم المالية، وان عملية وضع المعايير هي الإطار التنظيمي أو العملية التي تشكل المعايير،قد تمارس المحاسبة في دولة بطريقة تختلف عن الممارسة في دولة أخرى (علماً بأن المبادئ تبقى ثابتة على العموم)، لذلك فقد ينحرف التطبيق العملي عن المعايير المحاسبية النافذة

المفعول، ويشير الباحثين في مجال المحاسبة الى وجود أربعة أسباب على الأقل التي توضح هذا الاختلاف، وهي[1]:

1. ضعف العقوبات المتعلقة بعدم التطبيق السليم للمعايير المحاسبية أو عدم فعاليتها في العديد من الدول
2. قيام بعض الوحدات الاقتصادية بالإضافة الاختيارية لمعلومات غيرمطلوب تقديمها أصلاً
3. في بعض الحالات يسمح للوحدات الاقتصادية من قبل دولها بالخروج عن المعايير المحاسبية،أذا كان هذا الاجراء يؤدي الى تمثيل صحيح لنتائج أعمالها ومركزها المالي
4. تطبق معايير المحاسبة على القوائم المالية المستقلة للمؤسسات (الشركات) وليس على القوائم المالية الموحدة في بعض الدول،عليه تختار هذه الدول أسس أخرى للمحاسبة بجانب المعايير القومية عند إعداد القوائم الموحدة

من المعلوم أن وضع معايير محاسبية يتطلب تعاون وثيق بين مجموعات القطاعين العام والخاص العاملة في البلد ومن الملاحظ ان هناك اختلاف واضح في تأثير دور كل من هذه المجموعات في وضع معايير المحاسبة من دولة الى أخرى، وقد تعطينا ذلك الإجابة الواضحة على أسباب أختلاف المعايير بين بلدان العالم.

أن العلاقة بين معايير المحاسبة والممارسة العملية معقدة، ففي بعض الحالات تشتق المعايير من الممارسة، وفي حالات أخرى على العكس،حيث تشتق الممارسة من المعايير، وقد تتأثر الممارسة المهنية بعوامل وتغيرات السوق مثل حالات التنافس على الأموال في أسواق رأس المال،فكما أشرنا سابقاً قد تقوم بعض الوحدات الاقتصادية (أختيارياً) بتقديم معلومات أكثر مما هو مطلوب منها تقديمه في حالة التنافس على الأموال وذلك تجاوباً مع طلبات المستثمرين وغيرهم، ففي هذه الحالة قد تتغير المعايير بحيث تتطلب ضرورة الإفصاح عن المعلومات التي كانت تعتبر اختيارية في وقت ما !من المهم الإشارة الى ان هناك اختلاف بين المحاسبة التي تهدف الى العرض العادل للمركز المالي ونتائج الإعمال، والمحاسبة التي تهدف الى التمشي مع المتطلبات القانونية والضريبية للبلد.

ففي نظام المحاسبة الانكلوساكسون،تعتبر العدالة من الخصائص الرئيسية لهذه النظام التي تتماشى من نظام القانون العام ومع حملة الأسهم باعتبارهم المصدر الرئيسي للتمويل، ومن الدول التي يشملها هذا النظام : المملكة المتحدة والولايات المتحدة وهولندا...وغيرهم من الدول التي تتمسك بشدة بالروابط الاقتصادية والسياسية.

1- جورج توما بيداويد – مرجع سابق- ص 15

أما الدول التي تتمشى مع المتطلبات القانونية فأنها تميل الى أن يكون لديها نظام قانوني وفقاً الى شفرة (رمز) وهو يعتمد بشكل كبير على البنوك أو الحكومة كمصادر للتمويل،هذا النظام له مقاييس للممارسة المهنية المتحفظة نسبياً، وهناك ارتباط قوي بين المحاسبة المالية والضريبية،حيث يتوجب على الوحدات الاقتصادية تسجيل ايراداتها ومصروفاتها في حساباتها لآغراض الضريبة،عليه فأن قوانين الضريبة تكون لها الأثر الكبير على المبالغ المقرر عنها في القوائم المالية، وتضم هذه المجموعة بالإضافة الى معظم دول القارة الأوربية تقريباَ،وكذلك مستعمراتهم السابقة في أفريقيا وجنوب شرق اسيا واليابان.

رابعاً مدى تجاوب هيئات المحاسبة الدولية مع أحداث الأزمة المالية العالمية :-

بعد هذه التقدمة التعريفية لطبيعة المعايير المحاسبية والنظم السائدة، وبعد أن تتبع الباحث ما يجري في كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB تولد لديهم قناعة كبيرة بأن هذه الأزمة سوف تنعكس ايجابيا على جهات التشريع المحاسبي بشكل لم يكن له سابقة ودليلهم على ذالك بأن كلا المجلسين اتخذا خطوات مكثفه واصدرا عدد ضخم من الإجراءات والتصريحات والفعاليات يمكن تلخيصها باختصار بالتالي1:

1- **في شهر سبتمبر 2008** وفي اجتماع المجلس الاستشاري للمعايير SAC في مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المخصص للازمة الائتمانية تم نقاش التقرير المقدم من منتدى الاستقرار المالي FSF والذي اعد بالتعاون مع العديد من المراكز والهيئات القومية والمنظمات الدولية بمن فيهم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB والمعنون "تحسين السوق والمرونة المؤسساتية لتكوين استقرار مالي"، وقد اظهر التقرير أسباب الضعف التي أدت إلى اضطراب الأسواق المالية الحالية وعرض بعض الإجراءات السريعة الواجب اتخاذها لزيادة مرونة الأسواق في المستقبل. (www.iasb.org)

2- في 2008/9/16 واستجابة لتوصيات منتدى الاستقرار المالي FSF قامت لجنة الخبراء الماليين EAP المشكلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وفقا لتوصيات منتدى الاستقرار المالي والمناط بها مهمة تحديد الممارسات الواجب إتباعها في ظل سوق غير نشط بالخروج بتقرير تضمن على عدد من النتائج والتوصيات التي يمكن تلخيص أهمها: أكدت على أهمية معايير القيمة العادلة من منطلق أنها تلعب دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على عملية الإبلاغ المالي، وأنه وفي حالة أن السوق لم يعد نشطا بأن يتم استقاء معلومات القيمة العادلة من المعلومات المتوفرة في الأسواق الأخرى المشابهة، ووضحت أن المقصود بالمعلومات المتوفرة هي أسعار الأدوات المالية المشابهة والمأخوذة من سماسرة الأوراق المالية أو الشركات

1- د ظاهر شاهر القشي "أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة"- جامعة الشرق الأوسط للدارسات العليا www.jps-dir.com

المتخصصة بخدمات التسعير، وقد حذرت اللجنة من عدم اعتماد الاجتهاد والتقدير الشخصي للأسعار في ظل أسواق غير نشطه. وبعد إعلان تقرير لجنة الخبراء الماليين قال مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وعلى لسان رئيسه Sir David Tweedie "بأن المحاسبة ليست السبب في حدوث الأزمة الائتمانية، ولكن من المهم جدا بأن يثق المتعاملون في الأسواق بالمعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ولهذا السبب فقط قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمراقبة أداء معايير الإبلاغ المالي وتحرك بشكل سريع للتعامل مع القضايا التي أبرزتها الأزمة الائتمانية، وقد استطاع تحقيق نجاح متقدم في تحقيق الأهداف المنشودة من خلال نتائج وتوصيات تقرير منتدى الاستقرار المالي FSF". (www.iasb.org)

3- **في 2008/10/31** اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية دليلا استرشاديا عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط. وقد أشار إعلان نشر الدليل بأن هذا الدليل يتماشى جنبا إلى جنب مع التقرير المصدر في نفس الشأن من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ومما هو ملاحظ بأن الدليل الاسترشادي استند بشكل تام على تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين EAP. (www.iasb.org)

4- **في 2008/11/3** أعلن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB بأنهم سوف يجتمعوا في لندن في 2008/11/14 لنقاش قضايا الإبلاغ المالي التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية، حيث استمعوا لأراء شريحة كبيرة من أصحاب حقوق الملكية بما فيهم مستخدمو ومعدو القوائم المالية، وجهات حكومية، مشرعين، وآخرين، وذالك بهدف مساعدتهم على تحديد القضايا المحاسبية التي تحتاج إلى انتباه عاجل وفوري كي يتم تحسينها بشكل يضمن استمرار مساهمتها في تعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية. كما أعلن المجلسان بأنهم بصدد إنشاء لجنة استشارية مشتركة عليا. (www.iasb.org)

5- **وفي 2008/11/11** قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتوجيه خطاب رسمي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية George W Bush بصفته مضيفا وراعيا لمؤتمر قمة العشرين المزمع إقامته في 2008/11/15 وانطلاقا من علم المجلس بأن قضايا معايير المحاسبة، والأزمة الائتمانية والحاكمية المؤسسية مدرجة على أجندة المؤتمر فان المجلس يقدم له هذه الرسالة كي يبلغ رؤساء الدول المجتمعين عن دور مجلس معايير المحاسبة الدولية كجهة مستقلة مناط بها مهمة تطوير معايير عالمية موحدة في تحديد القضايا المحاسبية الناشئة عن أزمة الائتمان. وقد تضمنت الرسالة فقرتين رئيسيتين:

الفقرة الأولى: دور معايير المحاسبة في أزمة الائتمان: حيث أكد المجلس أن معايير الإبلاغ المالي الدولية مستخدمة حاليا من قبل أكثر من 100 دولة، وبأنه قام بفحص معايير القيمة

العادلة المستخدمة في أزمة الائتمان وبشكل مكثف، وشدد على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لا يستهان به في إضفاء الشفافية عالية الجودة على المعلومات المالية. وكاستجابة للازمة فقد قام المجلس باتخاذ إجراءات عاجلة جنبا إلى جنب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB لتحسين معايير القيمة العادلة، ونوه بأن عملية استخدام معايير القيمة العادلة مؤيده من قبل مستشاري البنوك ومجتمع المستثمرين، واستشهد على ذالك باقتباس بعض تصريحات عدد من المستشارين المعروفين عالميا. ونوه المجلس إلى الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالمين والذي أشار إلى أن 85% من المستثمرين يعتقدون انه أن تم إيقاف العمل بمعايير القيمة العادلة فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الثقة بالنظام البنكي ككل. وانتهت الفقرة بالإشارة إلى انه وبالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB تم إنشاء منتدى الاستقرار المالي، وانه يصار ألان إلى إنشاء مجموعه استشارية عليا يرأسها مستشارون لهم ثقلهم المالي والاقتصادي.

الفقرة الثانية: مسؤولية كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB: حيث شرحت هذه الفقرة أهمية جهات التشريع المستقلة وبأنه يجب أن يؤخذ بجميع أعمالها انطلاقا من أنها أعمال للمصلحة العامة، وكما يجب أن لا يساء استخدام مخرجاتها بالتبرير عن فشل ليس لها علاقة به. (www.iasb.org)

6- **في 2008/11/11** وبناء على الدعوة الموجهة في 2008/10/28 لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية من قبل لجنة خزانة مجلس العموم HCTC ومطالبته بتقديم دليل خطي حول دور المحاسبة في الأزمة الائتمانية، فقد قام فعلا Sir David Tweedier بتقديم تقريره والذي اطلعت عليه اللجنة في جلسة الاستماع حول التحقيق في الأزمة البنكية وتحديدا 2008/11/11

7- **في 2008/11/14** أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB عن تشكيل مجموعة استشارية عليا يرأسها كل من Hans Hoogervost (رئيس سلطة هولندا للأسواق المالية)، و Harvey Goldschmid (المفوض السابق للجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية SEC) والتي سوف تشمل كذلك على عدد من الأعضاء من فئات المستثمرين، والمدققين، ومستخدمي القوائم المالية.

وقد أنيط بها مهام تحديد القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وتم تشكيل المجموعة بهذا الشكل كي تضمن أن قضايا إعداد التقارير المالية في ظل الأزمة العالمية تناقش بشكل منسق وعلى مستوى عالمي عال جدا. وأشار الإعلان انه سوف يصار إلى الانتهاء من تشكيل المجموعة بشكلها النهائي خلال فترة 4 أو 6 شهور، وان كلا من

مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB سيلتزم بتوصياتها التزاما كاملا. (www.iasb.org)

8- **في 2008/11/15** اوصت قمة العشرين الأولى التي استضافتها واشنطن، جملة من التصورات التي يفترض أنه تم العمل بها قبل انعقاد القمة الثانية للمجموعة اليوم. وهنا بعض المقترحات والتوصيات التي وضعتها قمة واشنطن:

تعزيز الشفافية والمسؤولية :-

- قبل 31 آذار (مارس) 2009، إصلاح معايير المحاسبة فيما يتعلق بتقدير قيمة الأدوات المالية المركبة عندما يتعذر بيعها في الأسواق. تحسين الشفافية بشأن الموجودات خارج إطار التقارير المتعلقة بالأداء والأدوات المالية المركبة .تعزيز إدارة الهيئة الدولية التي تعد معايير المحاسبة . على المدى المتوسط، وضع معايير محاسبية عالمية واحدة عالية النوعية، والعمل على تطبيقها، والعمل على أن تكون الشركات المالية أكثر شفافية بشأن المخاطر .

أنظمة الهيئات المنظمة :-

- قبل 31 آذار (مارس) على صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي" الموسع" وغيرها من الهيئات المنظمة تقديم توصيات للتخفيف من جنوح الأسواق إلى المبالغة في التقلبات من ارتفاع وانخفاض .على المدى المتوسط، على كل دولة القيام بمراجعة لنظامها المالي وتشريعاتها التنظيمية (برنامج تنظيم القطاع المالي) ودراسة الفروق وتحسين إدارة حالات الإفلاس .

المراقبة الاحتياطية :-

- قبل 31 آذار (مارس) على الهيئات التنظيمية التأكد من أن وكالات التصنيف الائتماني تطبق المعايير التي تعتمدها، وأن المؤسسات المالية تملك رأس المال المناسب، وخفض المخاطر المرتبطة ببعض الأدوات المالية المشتقة .

- على الهيئات التنظيمية دفع المستثمرين إلى استخدام برامج إلكترونية للأدوات المالية المشتقة التي يتم التفاوض حولها بالتراضي .

إدارة المخاطر :-

- على الهيئات التنظيمية أن تقدم قبل 31 آذار (مارس) توصيات حازمة للمصارف في هذا الشأن والعمل على تطبيقها. يجب أن تدرس لجنة بازل نماذج جديدة لأزمات وهمية للشركات، وعلى الشركات المالية الامتناع عن تشجيع المجازفة بتقديم مكافآت عليها .

- على المدى المتوسط، على الهيئات التنظيمية التكيف بسرعة مع الابتكارات المالية ومتابعة التغييرات الكبيرة في أسعار الأسهم وانعكاسات ذلك على الاقتصاد .

تشجيع نزاهة الأسواق المالية :-

- قبل 31 آذار (مارس)، تحسين التعاون بين مختلف السلطات القضائية وتبادل المعلومات ودراسة ما إذا كانت القواعد التي تحمي الأسواق والمستثمرين فاعلة.

- على المدى المتوسط، تطبيق إجراءات لحماية النظام المالي العالمي من نشاطات المالي العالمي من نشاطات الجنات الضريبية.

تعزيز التعاون الدولي :-

- قبل 31 آذار (مارس)، إنشاء هيئات مراقبة لكل الشركات المالية الكبرى. "يجب أن تجتمع المصارف العالمية الكبرى مع الهيئة الخاصة بمراقبتها لمناقشة نشاطاتها بعمق وتقييم المخاطر التي تواجهها هذه المؤسسات."

- على المدى المتوسط، التقريب بين مختلف أساليب العمل والتأكد من أن الإجراءات المؤقتة في مواجهة الأزمة لا تضر بالمنافسة وتجري بشكل منتظم.

إصلاح الهيئات المالية الدولية :-

- قبل 31 آذار (مارس) توسيع منتدى الاستقرار المالي وتعزيز التعاون مع صندوق النقد الدولي ومراجعة موارد وأدوات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودراسة وسائل إعادة تمويل الدول الناشئة والدول النامية.

- على المدى المتوسط، إبراز وزن الاقتصاديات في صندوق النقد والبنك الدوليين يجب أن يكون لصندوق النقد الدولي دور متزايد في تقييم القطاع المالي والنصح في السياسة المالية الشاملة وتقديم مساعدة للدول الناشئة والنامية لتطبيق المعايير الدولية الجديدة.

مذكرة رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية Sir David Tweedie أمام لجنة خزانة مجلس العموم HCTC في جلسة التحقيق في الأزمة البنكية[1] :

بناء على الدعوة الموجه في 2008/10/28 لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية من قبل لجنة خزانة مجلس العموم HCTC ومطالبته بتقديم دليل خطي حول دور المحاسبة في الأزمة الائتمانية، فقد قام فعلا Sir David Tweedie بتقديم تقريره والذي اطلعت عليه اللجنة في جلست الاستماع حول التحقيق في الأزمة البنكية وتحديدا 2008 ويمكن تلخيص أهم ما جاء في ذالك التقرير بما يلي:

1- إن مجلس معايير المحاسبة الدولية جهة مستقلة ملتزمة نحو العموم بتطوير معايير إبلاغ مالية دولية تجعل القوائم المالية تتمتع بمعلومات ذات شفافية عالية جدا.

2- إن معايير المحاسبة الدولية مطبقة من قبل أكثر من 100 دولة،بما فيها دول الاتحاد الأوروبي.

[1]- د ظاهر شاهر القشي – مصدر سابق.

3- إن معايير المحاسبة الدولية لها دور لا يستهان في إعادة الثقة بالأسواق وخصوصا في ظل الأزمات المالية، وأكثر ما يكون لها الحاجة حاليا في ظل هذه الأزمة العالمية.

4- إن السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض، واقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك التي كانت تحت الرسملة.

5- إن أردنا إعادة الثقة للسوق فيجب أن نواجه الخسائر كاملة، وإلا لن تستطيع البنوك في المستقبل إقراض بعضها البعض ولا حتى إقراض عملائها، ولم يكن لمعايير القيمة العادلة دور إلا أنها أظهرت الخسائر الحقيقية ولم تساهم فيها، ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس منعها.

6- لقد أظهرت أزمة البنوك الائتمانية الحاجة لمنهجية عالمية في تشريع، ومراقبة الأسواق الرأسمالية.

7- سوف يستمر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في لعب دور تعزيز الثقة في الأسواق المالية من خلال تطبيق مخرجاته الحالية المتطورة، وبشكل يضمن الشفافية المطلقة.

8- يجب أن يتم الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابق وبغض النظر عن أي أزمات وخصوصا أن لها دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية. وتم الاستشهاد بهذه الحقيقة على نتائج الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالمين لـ 597 مستثمر، والذي أشار إلى:

أ بأن 79% من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة.

ب-بأن 85% من المستثمرين يعتقدون انه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون له اثر مباشر على تدني الثقة بالنظام البنكي.

9- لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية وتجاوبا مع الأزمة باتخاذ عدد من الإجراءات المهمة وشكل لجان عليا وتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية والتي هدفت إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

ا- تطوير معايير عالمية مناط بها إخراج قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية جدا

ب تزويد الآلية ودلائل الإرشاد المناسبة لتطبيق تلك المعايير

10- لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإدارة عدد من الاجتماعات واللقاء لاستقاء أراء كل من له اهتمام بالقضايا المالية في ظل الأزمة وبناء عليها تم إصدار كل ما هو ضروري،

ومن أهم تلك الأمور الدليل الاسترشادي في كيفية تطبيق القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة.

11- إن فشل نظام المعلومات يكون له غالبا اثر خطير، مما يؤدي إلى تأخير حل أي أزمة، وتم الاستشهاد بالأزمة البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1980، وكذالك بشكل مشابه ما حدث في أزمة البنوك اليابانية في عام 1990، وان معايير المحاسبة يكون لها دورا رئيسي في حل الأزمات إذا ما تم التقيد بتعليماتها.

12- إن توقف عمليات الإقراض حاليا في ظل الأزمة الحالية يعود وبشكل رئيسي لفقدان الثقة بين المؤسسات المالية، والدعوة نحو وقف استخدام معايير القيمة العادلة لن يعيد الثقة للسوق ولن يحدث تغيير على عودة عمليات الإقراض لمسارها الطبيعي.

13- إن المشكلة الرئيسية هي اختلال الاستقرار المالي، ويعتقد البعض بأن معايير المحاسبية لا تهدف بشكل أو بآخر لإحداث الاستقرار المالي في الأسواق،ولكن الالتزام بها بشفافية عالية سوف يؤدي بشكل مباشر إلى الاستقرار المالي.

14- إن استجابة مجلس معايير المحاسبة الدولية للازمة الحالية يقع ضمن ثلاث مراحل رئيسية:

أ- تنفيذ مقترحات وتوصيات منتدى الاستقرار المالي المنشأ بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية

ب- تزويد تعديلات على المعايير الحالية ودلائل إرشاد متخصصة في ظل الأزمة

ج- إحداث تطويرات وتحسينات طويلة الأمد على المعايير

15- وقد أشار التقرير إلى جميع الخطوات التي تمت بالتفصيل حول موضوع الأزمة وبسرد تاريخي مبينا ما هية الإجراءات، وما هي اللجان التي تم تكوينها ومهام كل منها وخصوصا المجموعة الاستشارية العليا المزمع إنشاءها بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية والتي تتكون من عدد من الجهات العالمية والتي قد يصار إلى الانتهاء من تكوينها في الربع الأول أو الثاني من عام 2009 وان نتائجها ستكون ملزمة لمجلسي المحاسبة الدولي والأمريكي.

كافة هذه التوجهات تشير إلى أن هناك رغبة عالمية في إيجاد صيغة عالمية للمعايير المحاسبية. ويوضح بعض الخبراء في هذا المجال أن المطبق حاليا في العالم هو المعايير المحاسبية الدولية IFRS والمعايير المحاسبية الأمريكية، وهناك دول تتبنى معايير وطنية مشتقة من المعايير الدولية والأمريكية.

إن التفاوت في استخدام المعايير المطبقة في الشركات العالمية يجعل من الصعوبة وضع مقارنات لمتخذي القرار الاستثماري خاصة المؤسسات المالية (الممولون)، وهناك ضغط من

المؤسسات المالية العالمية وأسواق المال العالمية لتوحيد المعايير المحاسبية ليتسنى لها تمويل الشركات حول العالم وفق رؤية واضحة.

لذلك، بدأت تنظم اجتماعات مستمرة في الوقت الحالي بين مجلس معايير المحاسبة الدولي ونظيره الأمريكي لتوحيد معيار الإيرادات، وهو أهم معيار في الشركات وهو ذو صلة مباشرة بتفسيرات الأزمة المالية العالمية، حيث يؤيد الأمريكيون مسألة المعايير المحاسبية ذات الصبغة العالمية، وربما يحدث هذا عام 2010، حيث تتفق معظم الدول على وجوب اعتماد معيار دولي عام ومعيار محلي لكل دولة يحكم التفاصيل.

وقد تضمنت خطط الإنعاش الاقتصادية الأمريكية مقترحات محددة لإصلاح المعايير المحاسبية، حيث يشير الخبراء إلى أن تطبيق المعيار المحاسبي الأمريكي 157 والمتعلق بالقياس بالقيمة العادلة (يعادل المعيار المحاسبي الدولي 39) يعتبر من أسباب الأزمة وخصوصا في ظل وجود شكوك حول إساءة تطبيق المعيار. وعليه فقد تضمنت خطط الإنعاش قسمين 132 و 133 يتعلقان بمحاسبة القيمة العادلة حيث ينص القسم 132 suspend mark to market Authority to accounting" على هيئة الأوراق المالية تملك صلاحية تعليق تطبيق المعيار 157 لأي شركة مصدرة للأوراق المالية إذا رأت الهيئة أن ذلك يصب في المصلحة العامة ويحمي المستثمرين.

وينص القسم 133 "Study on mark to market accounting" على أنه يتوجب على هيئة الأوراق المالية إجراء دراسة حول المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة ويتوجب عليها تقديم تقريرها إلى مجلس الشيوخ خلال فترة 90 يوما تبدأ من تاريخ إقرار الخطة وبحيث تتضمن الدراسة: أثر المعيار على ميزانية المؤسسات المالية، أثر تلك المحاسبة على البنوك التي أفلست خلال 2008، أثر المعيار على نوعية المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين، الطريقة التي يقوم من خلالها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بتطوير المعايير المحاسبية، مدى إمكانية إجراء التعديلات على المعيار، والمعايير المحاسبية البديلة للمعيار المحاسبي رقم 157.

وقد تتفاوت الإجراءات التي تتخذها الدول الصناعية حول هذا الموضوع من حيث الصيغ والخطوات، إلا أنها في النهاية سوف تصب في نفس الهدف الذي تتطلع إليه الأسواق والمستثمرون والمؤسسات المالية.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية.

المبحث الثانى: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المبحث الاول

إجراءات الدراسة الميدانية

أولا : اجراءات الدراسة

حدد مجال الدراسة في السودان وتم اختيار عينة لمعرفة تأثير معايير محاسبة القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية وتم أخذ عينة عشوائية من اطراف ذوى علاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة "من اساتذة جامعيين فى مجال المحاسبة لعدد من الجامعات السودانية وعدد من المراجعين القانونيين وعدد من إدارات قسم المخاطر لعدد من البنوك السودانية".وتمثلت أدوات البحث التي استخدمت في جمع البيانات في أسئلة الاستبيان، حيث تم توزيع (50) استبانة باليد كانت الإجابة على (42) استبانة فقط.

تكونت أسئلة الاستبيان من قسمين يحتوي كل قسم على عدة أسئلة، حيث يحتوي القسم الأول على معلومات عامة عن البيانات الشخصية، أما الأجزاء الثاني فيحتوي على مجموعة أسئلة تتعلق بالبيانات الأساسية للبحث والتي تهدف إلى اختبار فرضيات البحث. تم تحليل البيانات المجمعة بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية. (SPSS) Statistic *Package For Social Science* وذلك لإيجاد النسب والتكرارات (مربع كاي) بغرض معرفة مؤشرات بوجود علاقة أو تأثير بين متغيرات البحث لاختبار صحة أو عدم صحة فرضيات البحث.

ثانيا: تحليل البيانات:

الجدول رقم (1/1/3)

التوزيع التكرارى لإستجابة المستقصى منهم

بيان	التكرار	النسبة %
الاستبيانات المستلمة	42	%84
الاستبيانات غير المستلمة	8	%16
الاستبيانات الموزعة	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

الجدول رقم (2/1/3)

التوزيع التكرارى لأفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمى

البيان	التكرار	النسبة
بكالريوس	27	64.3
دبلوم عالى	6	14.3
ماجستير	7	16.7
دكتوراه	2	4.8
المجموع	42	100.0

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

من الجدول رقم (2/1/3) تلاحظ الباحثة أن إجابات أفراد العينة المبحوثة بلغت 64.3% من حملة الدرجة الجامعية (البكالريوس) و 16.7% من حملة الدرجة فوق الجامعية (ماجستير) و14.3% من حملة الدبلوم العالى تليها نسبة الدكتوراه 4.8%.ويستنتج من غالبية العينة هم من حملة البكالريوس و الماجستير.

الجدول رقم (3/1/3)

التوزيع التكرارى لأفراد العينة حسب متغير التخصص العلمى

البيان	**العدد**	**النسبة %**
بنوك	4	9.5
محاسبة	24	57.1
اقتصاد	8	19.0
اخرى	6	14.3
المجموع	42	100.0

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

من الجدول رقم (3/1/3) تلاحظ الباحثة أن إجابات أفراد العينة المبحوثة بلغت 57.1% للذين تخصصهم محاسبة و 19% للاقتصاديين.ونسبة 14.3% من أفراد العينة للتخصصات الأخرى،يليه تخصص البنوك بنسبة 9.5%. ويستنتج أن غالبية أفراد العينة هم متخصصون فى المحاسبة.

الجدول رقم (4/1/3)

التوزيع التكرارى لأفراد العينة حسب متغير الوظيفة

البيان	التكرار	النسبة %
محاسب	20	47.6
مراجع	5	11.9
استاذ جامعى	4	9.5
مصرفى	13	31
المجموع	42	100.0

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

من الجدول رقم (4/1/3) تلاحظ الباحثة أن إجابات أفراد العينة المبحوثة بلغت 47.6% للذين يعملون محاسبين ،أما الذين يعملون فى وظيفة مراجع فقد بلغت نسبتهم 11.9%. يليها أفراد العينة من الذين وظائفهم استاذ جامعى بنسبة 9.5%،ثم الذين يعملون فى المجال المصرفى بنسبة 31%. ويستنتج أن غالبية أفراد العينة المحاسبين والمصرفيين.

الجدول رقم (5/1/3)

التوزيع التكرارى لأفراد العينة حسب متغير الخبرة العملية

البيان	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	13	31.0
من 5 الى 10	18	42.9
من 11-15	2	4.8
اكثر من 15	9	21.4
المجموع	42	100.0

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

من الجدول رقم (5/1/3) تلاحظ الباحثة من إجابات أفراد العينة المبحوثة أن الذين تراوحت خبراتهم من 5 الى 10 نسبة 42.9% أما الذين تراوحت سنين خبرتهم اقل من 5 سنوات فقد بلغت نسبة 31.0% تليها نسبة الذين بلغت سنين خبرتهم أكثر من 15 سنة وذلك بنسبة 21.4%. ، تليها خبرة أفراد العينة الذين بلغت خبرتهم من 11-15نسبة 4.8%وتستنتج الباحثة أن غالبية أفراد العينة من الذين لديهم خبرة فاقت العشرة أعوام.

الجدول رقم (6/1/3)

التوزيع التكرارى لأفراد العينة حسب متغير العمر

البيان	التكرار	النسبة
اقل من 25 سنة	5	11.9
35-25	20	47.6
45-36	9	21.4
50-46	6	14.3
اكثر من 50	2	4.8
المجموع	42	100.0

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

من الجدول رقم (6/1/3) تلاحظ الباحثة أن 47.6% من أفراد العينة تراوحت أعمارهم ما بين 25–35 سنة،وان نسبة 21.4% من أفراد العينة المبحوثة أعمارهم ما بين 36– 45 ثم الذين بلغت أعمارهم اقل من 25 سنة11.9%.ثم الذين تراوحت أعمارهم ما بين 46–50 بنسبة 14.3% واخيراً الذين أعمارهم أكثر 50 سنة،بنسبة 4.8%، ومن هنا تستنتج الباحثة أن غالبية العينة من فئة الذين أعمارهم 25– 35سنة.

ثانياً اختبار الفرضيات :-

الجدول رقم (7/1/3)

التوزيع التكرارى لأراء أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الاولى "كان لتطبيق المعايير الخاصة بالقيمة العادلة دور اساسى فى حدوث الازمة"

البيان	التكرار	النسبة
اوافق	6	14.3
اوافق بشدة	2	4.8
محايد	4	9.5
لااوافق	21	50.0
لااوافق بشدة	9	21.4
المجموع	42	100.0

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

من الجدول رقم (7/1/3) تلاحظ الباحثة أن نسبة 50% غير موافقون،على انه كان لتطبيق المعايير الخاصة بالقيمة العادلة دور اساسى فى حدوث الازمة،أما غير الموافقون عليها بشدة بلغت نسبهم 21.4% تليها نسبة (اوافق) على العبارة بنسبة 14.3% ثم نسبة المحايدين والموافقون بشدة على العبارة بنسبة 9.5% و 4.8% على التوالى.

الجدول رقم (8/1/3)

التوزيع التكرارى لأراء أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الاولى "استخدام معيار القيمة العادلة فى محاسبة البنود خارج الميزانية سببا فى حدوث الازمة المالية العالمية "

البيان	التكرار	النسبة
اوافق	7	16.7
اوافق بشدة	2	4.8
محايد	0	0.0
لااوافق	23	54.8
لااوافق بشدة	10	23.8
المجموع	42	100.0

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

من الجدول رقم (8/1/3) تلاحظ الباحثة أن نسبة 54.8%غير موافقون،على ان استخدام معيار القيمة العادلة فى محاسبة البنود خارج الميزانية سببا فى حدوث الازمة المالية العالمية،أما غير الموافقون بشدة عليها بلغت نسبتهم 23.8% تليها نسبة (اوافق) و اوافق بشدة على العبارة بنسبة 16.7% 4.8% على التوالى،مع ملاحظة انه لم تكن هناك إجابات على العبارة من المحايدين من إفراد العينة المبحوثة.

الجدول رقم (9/1/3)

التوزيع التكرارى لأراء أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الاولى "يعد استخدام منهج القيمة العادلة فى اداء المشتقات المالية احد أسباب حدوث الازمة "

البيان	التكرار	النسبة
اوافق	8	19.0
اوافق بشدة	5	11.9
محايد	1	2.4
لااوافق	17	40.5
لااوافق بشدة	11	26.2
المجموع	42	100.0

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

من الجدول رقم (9/1/3) تلاحظ الباحثة أن نسبة 40.5% غير موافقون،على أنه يعد استخدام منهج القيمة العادلة فى أداء المشتقات المالية احد اسباب حدوث الازمة المالية العالمية،أما غير الموافقون بشدة أيضا على العبارة بلغت نسبهم 26.2% تليها نسبة (أوافق) و(أوافق بشدة) على العبارة بنسبة 19% و(11.9%) على التوالى، وأخيرا نسبة المحايدين إذ بلغت 2.4%.

الجدول رقم (10/1/3)

التوزيع التكرارى لأراء أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الاولى "يعد استخدام منهج القيمة العادلة فى قياس الأصول والاستثمارات العقارية سبب فى حدوث الازمة "

البيان	التكرار	النسبة
اوافق	3	7.1
اوافق بشدة	5	11.9
محايد	4	9.5
لااوافق	18	42.9
لااوافق بشدة	12	28.6
المجموع	42	100.0

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

من الجدول رقم (10/1/3) تلاحظ الباحثة أن نسبة 42.9% غير موافقون،على انه يعد استخدام منهج القيمة العادلة فى قياس الاصول والاستثمارات العقارية سببا فى حدوث الازمة المالية،أما غير الموافقون بشدة أيضا على العبارة بلغت نسبهم 28.6% تليها نسبة (أوافق بشدة) 11.9% ثم المحايدين بنسبة 9.5%، تليها نسبة (أوافق) 7.1%.

الجدول رقم (11/1/3)

التوزيع التكرارى لأراء أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الاولى "حدوث الازمة حتى لو تم تطبيق معايير القيمة العادلة فى قياس الأصول والاستثمارات العقارية بصورة سليمة "

البيان	التكرار	النسبة
اوافق	2	4.8
اوافق بشدة	2	4.8
محايد	8	19.0
لااوافق	23	54.8
لااوافق بشدة	7	16.7
المجموع	42	100.0

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

من الجدول رقم (11/1/3) تلاحظ الباحثة أن نسبة 54.8% غير موافقون،على ان الازمة المالية كانت ستحدث لو تم تطبيق معايير القيمة العادلة فى قياس الاصول والاستثمارات العقارية بصورة سليمة،أما المحايدين أيضا على العبارة بلغت نسبهم 19% تليها نسبة اوافق و(لااوافق بشدة) بنسبة واحدة على العبارة وهى 4.8%، ثم تليها نسبة (لا أوافق بشدة) بلغت 16.7%.

الجدول رقم (12/1/3)

التوزيع التكرارى لأراء أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية "إيقاف تطبيق المعيار 39 أو تعليق تطبيقه يتعارض مع الشفافية الإفصاح اللازم توفره فى البيانات المحاسبية المنشورة "

البيان	التكرار	النسبة
اوافق	35	83.3
اوافق بشدة	7	16.7
المجموع	42	100.0

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

من الجدول رقم(12/1/3):تلاحظ الباحثة أن نسبة 83.3% موافقون،على ان ايقاف تطبيق المعيار(39) او تعليق تطبيقه يتعارض مع الشفافية والإفصاح اللازم توفره فى البيانات المحاسبية المنشورة،أما الموافقون بشدة أيضا على العبارة بلغت نسبهم 16.7% تليها نسبة المحايدين و(لااوافق)و(لااوافق بشدة) بنسبة واحدة وعلى التوالى بلغت 0%.

الجدول رقم (13/1/3)

التوزيع التكرارى لأراء أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية "تعليق تطبيق معايير القيمة العادلة سيزيد من موثوقية البيانات المحاسبية"

البيان	التكرار	النسبة
اوافق	1	2.4
اوافق بشدة	3	7.1
محايد	8	19.0
لااوافق	17	40.5
لااوافق بشدة	13	31.0
المجموع	42	100.0

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

من الجدول رقم (13/1/3):تلاحظ الباحثة أن نسبة 40.5% غير موافقون على ان تعليق تطبيق معايير القيمة العادلة سيزيد من موثوقية البيانات المحاسبية،أما غير الموافقون بشدة أيضا على العبارة بلغت نسبهم 31% تليها نسبة المحايدين بنسبة 19%،وجاءت نسب الذين أجابو (أوافق بشدة) نسبة 7.1% أما الموافقون على العبارة من إفراد العينة المبحوثة بلغت نسبتهم 2.4%.

الجدول رقم (14/1/3)

التوزيع التكرارى لأراء أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية "ساهم تطبيق معايير القيمة العادلة فى اقناع المستثمرين بموثوقية القوائم المالية "

البيان	التكرار	النسبة
اوافق	25	59.5
اوافق بشدة	11	26.2
محايد	5	11.9
لااوافق	1	2.4
لااوافق بشدة	0	0.0
المجموع	42	100.0

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

من الجدول رقم (14/1/3)لاحظ الباحثة أن نسبة 59.5% موافقون،على أنه ساهم تطبيق معايير القيمة العادلة فى اقناع المستثمرين بموثوقية القوائم المالية،أما الموافقون عليها بشدة بلغت نسبتهم 26.2% تليها نسبة المحايدين وغير الموافقون على العبارة بنسبة 11.9% و 2.4% على التوالى مع ملاحظة لم تكن هناك إجابات على العبارة (لا أوافق بشدة).

الجدول رقم (15/1/3)

التوزيع التكرارى لأراء أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية "استمرار تطبيق معايير القيمة العادلة سيعالج الازمة المالية العالمية "

البيان	التكرار	النسبة
اوافق	21	50.0
اوافق بشدة	9	21.4
محايد	7	16.7
لااوافق	3	7.1
لااوافق بشدة	2	4.8
المجموع	42	100.0

من الجدول رقم (15/1/3):تلاحظ الباحثة أن نسبة 50% موافقون،على أن استمرار تطبيق معايير القيمة العادلة سيعالج الازمة المالية العالمية،أما الموافقون بشدة أيضا على العبارة بلغت نسبهم 21.4% تليها نسبة المحايدين 16.7%،ثم نسبة لااوافق ونسبة غير الموافقون بشدة على العبارة بنسبة 7.1% و4.8% على التوالى.

الجدول رقم (16/1/3)

التوزيع التكرارى لأراء أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية "تطبيق قيمة عادلة متدرجة للازمات الخطيرة لايقاف الآثار الدورية لتقييم الأصول السوقية "

البيان	التكرار	النسبة
اوافق	20	47.6
اوافق بشدة	9	21.4
محايد	5	11.9
لااوافق	6	14.3
لااوافق بشدة	2	4.8
المجموع	42	100.0

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

من الجدول رقم (16/1/3):تلاحظ الباحثة أن نسبة 47.6% موافقون،على ان تطبيق قيمة عادلة متدرجة للازمات الخطيرة لايقاف الاثار الدورية لتقييم الأصول السوقية والسماح بقياس أصول التداول بطريقة ثابتة مع قيمها الفعلية،أما الموافقون بشدة أيضا على العبارة بلغت نسبهم 21.4% ثم نسبة غير الموافقون على العبارة بنسبة 14.3% تليها نسبة المحايدون إذ بلغت 11.9%،ثم غير الموافقون بشدة 4.8%.

الجدول رقم (17/1/3)

التوزيع التكرارى لأراء أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة " كان جشع البنوك فى تحقيق أرباح خيالية سببا فى حدوث الازمة المالية العالمية "

البيان	التكرار	النسبة
اوافق	19	45.2
اوافق بشدة	12	28.6
محايد	4	9.5
لااوافق	6	14.3
لااوافق بشدة	1	2.4
المجموع	42	100.0

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

من الجدول رقم (17/1/3):تلاحظ الباحثة أن نسبة 45.2% موافقون،على ان جشع البنوك فى تحقيق أرباح خيالية سببا فى حدوث الازمة المالية العالمية،أما الموافقون بشدة أيضا على العبارة بلغت نسبهم 28.6% تليها نسبة (لااوافق) و المحايدون إذ بلغت 14.3% و 9.5% على التوالى،ثم نسبة لااوافق بشدة على العبارة بنسبة 2.4%

الجدول رقم (18/1/3)

التوزيع التكرارى لأراء أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة " عدم اهتمام البنوك والمؤسسات الائتمانية بدراسة وضع العميل المالى سبب فى حدوث الازمة المالية العالمية "

البيان	التكرار	النسبة
اوافق	23	54.8
اوافق بشدة	9	21.4
محايد	5	11.9
لااوافق	4	9.5
لااوافق بشدة	1	2.4
المجموع	42	100.0

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

من الجدول رقم (18/1/3):تلاحظ الباحثة أن نسبة 54.8% موافقون،على ان عدم اهتمام البنوك والمؤسسات الائتمانية بدراسة وضع العميل المالى سبب فى حدوث الازمة المالية. أما الموافقون بشدة أيضا على العبارة بلغت نسبهم 21.4% تليها نسبة المحايدون إذ بلغت 11.9%،ثم نسبة غير الموافقون على العبارة بنسبة 9.5%، وأخيرا نسبة لا أوافق بشدة على العبارة بنسبة 2.4%.

الجدول رقم (19/1/3)

التوزيع التكرارى لأراء أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة "كان لسوء الإدارة فى البنوك والمؤسسات العقارية دور انهيار تلك المؤسسات "

البيان	التكرار	النسبة
اوافق	25	59.5
اوافق بشدة	9	21.4
محايد	3	7.1
لااوافق	3	7.1
لااوافق بشدة	2	4.8
المجموع	42	100.0

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

من الجدول رقم (19/1/3):تلاحظ الباحثة أن نسبة 59.5% موافقون،على انه لسوء الادارة فى البنوك والمؤسسات العقارية دور انهيار تلك المؤسسات،أما الموافقون بشدة أيضا على العبارة بلغت نسبهم 21.4%، تليها نسبة المحايدون وغير الموافقون على العبارة بنسبة واحدة وهى 7.1% وعلى التوالى أما الذين لا يوافقون بشدة على العبارة بلغت 4.8%.

الجدول رقم (20/1/3)

التوزيع التكرارى لأراء أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة " لعدم وجود رقابة فعلية من قبل البنوك المركزية على البنوك التجارية والمؤسسات العقارية دور فى حدوث تجاوزات اقتراضية ومن ثم حدوث الازمة "

البيان	التكرار	النسبة
اوافق	32	76.2
اوافق بشدة	4	9.5
محايد	0	0.0
لااوافق	5	11.9
لااوافق بشدة	1	2.4
المجموع	42	100.0

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

من الجدول رقم (20/1/3):تلاحظ الباحثة أن نسبة 76.2% موافقون،على أن عدم وجود رقابة فعلية من قبل البنوك المركزية على البنوك التجارية والمؤسسات العقارية دور فى حدوث تجاوزات افتراضية ومن ثم حدوث الازمة،أما الموافقون بشدة أيضا على العبارة بلغت نسبهم 9.5% تليها نسبة لا أوافق إذ بلغت 11.9%،ثم نسبة غير الموافقون بشدة على العبارة بنسبة 2.4مع ملاحظة انه لم تكن هناك اجابات من إفراد العينة المبحوثة المحايدين.

الجدول رقم (21/1/3)

التوزيع التكرارى لأراء أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة " هل تعتقد ان معايير القيمة العادلة طبقت بشكل سليم خلال الازمة المالية "

البيان	التكرار	النسبة
اوافق	10	23.8
اوافق بشدة	7	16.7
محايد	8	19.0
لااوافق	15	35.7
لااوافق بشدة	2	4.8
المجموع	42	100.0

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

من الجدول رقم (21/1/3):تلاحظ الباحثة أن نسبة 35.7% غير موافقون،على ان معايير القيمة العادلة طبقت بشكل سليم فى المؤسسات المالية والعقارية خلال الازمة،أما الموافقون أيضا على العبارة بلغت نسبهم 23.8% تليها نسبة المحايدون إذ بلغت 19%،ثم نسبة الموافقون بشدة على العبارة اذ بلغت 16.7%، تليها فى المرتبة الاخيرة نسبة غير الموافقون بشدة على العبارة من إفراد العينة المبحوثة بنسبة بلغت 4.8%.

المبحث الثانى

اختبار الفرضيات

أولا اختبار الفرضيات

وسيكون من خلال التحليل التالي :-

الجدول رقم (22/2/3)

جدول اختبار الفرضيات

البيان	الوسط الحسابي المرجح	درجات الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
الفرضية الأولى	3.91	42	5.469	0.001
الفرضية الثانية	4.23	42	8.807	0.00
الفرضية الثالثة	3.97	42	6.896	0.00

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات الاستبانة، 2010م.

اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الاولى على انه كان لتطبيق معايير القيمة العادلة اثر على الأزمة المالية العالمية

ومن خلال الجدول رقم (22/2/3) يتضح أن قيمة (t) المحسوبة للفرضية الأولى (5.469) هى أكبر من قيمتها المستخرجة من الجداول الاحصائية البالغة (1.689) مما يوجب رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتى تنص على أن **لاتوجد علاقة بين الازمة المالية العالمية وتطبيق معايير القيمة العادلة.** وذلك بدلالة النسبة للذين يوافقون بشدة على ان تطبيق المعايير الخاصة بالقيمة العادلة ليس لها اى دور فى حدوث الازمة المالية العالمية والتي بلغت 71.4% وهى اعلى نسبة ، تليها نسبة 21.5% يوافقون على أن استخدام معيار القيمة العادلة فى محاسبة البنود خارج الميزانية سببا فى حدوث الازمة ويتضح ذلك من خلال الجداول رقم (11/1/3-7/1/3).ويؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (t) البالغ (0.001) حيث انه اقل من (0.05) وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولي حيث أن استخدام معايير القيمة العادلة لم يكن له دور فى حدوث الازمة المالية العالمية واستخدامها فى قياس أداء المشتقات المالية وكذلك استخدامات معايير القيمة العادلة فى قياس الأصول والاستثمارات العقارية بصورة سليمة،كل ذلك يؤكد صحة الفرضية القائلة بان تطبيق معايير القيمة العادلة لم يكن له تأثير على الازمة المالية العالمية.

إختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على ان تطبيق معايير القيمة العادلة إثناء الأزمة المالية العالمية سوف يزيد من سوءها.

ومن خلال الجدول رقم (22/2/3) يتضح أن قيمة (t) المحسوبة للفرضية الثانية (8.807) هى اكبر من قيمتها المستخرجة من الجداول الإحصائية البالغة (1.689) مما يوجب رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتى تنص علي أن تعليق او تطبيق معايير القيمة العادلة سيزيد من سوء الازمة المالية العالمية ويؤكد هذا النتيجة مستوى دلالة (t) البالغ(0.000) حيث انه اقل من (0.05) وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية.إذ يعتبر استخدام معايير القيمة العادلة معزز للشفافية المطلوب توافرها عند الإفصاح عن البيانات المالية ***ويزيد*** من موثوقيتها وبالتالى يزيد من اقتناع المستثمرين بها،ويؤكد صحة الفرضية أن استمرار تطبيق معايير القيمة العادلة سيؤدى الى معالجة الازمة المالية العالمية،وتطبيق قيمة عادلة متدرجة ذات قيم متفاوتة لمعالجات الأزمات الخطيرة وزيادة موثوقية المعلومات.

إختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على ان معايير القيمة العادلة لم تكن سبب من أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية.

ومن خلال الجدول رقم (22/2/3) يتضح أن قيمة (t) المحسوبة للفرضية الثالثة (6.896) هى اكبر من قيمتها المستخرجة من الجداول الإحصائية البالغة (1.689) مما يوجب رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتى تنص على أن كان للازمة المالية العالمية تأثير على معايير القيمة العادلة.وأيضاً يتضح ذلك من الجداول رقم (19/1/3-17/1/3) والتي تؤكد الموافقة بنسب (45.2%) (54.8%) (59.5%) على التوالي ويؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (t) البالغ (0.000) حيث انه اقل من (0.05) وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة.وان معايير القيمة العادلة لم تكن سبب الازمة المالية العالمية ولكن كانت لعدة أسباب أخرى منها جشع البنوك فى تحقيق إرباح خيالية عن طريق تقديم قروض غير أمنة من خلال عدم اهتمام البنوك والمؤسسات الائتمانية بدراسة وضع العميل مما نتج عنه سوء فى إدارة البنوك والمؤسسات المالية وان تطبيق معايير القيمة العادلة لم يكن بصورة سليمة وذلك لعدم وجود رقابة من قبل البنوك المركزية.

نتائج تحليل الفرضيات :-

تشير نتائج اختبار الفرضيات بخصوص اثر معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة على معالجة الأزمة المالية العالمية إلى ما يلي :

1. ووجود إجماع على محاور الفرضية الأولى على أن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول المالية لم يكن هو السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية.
2. تشير المتوسطات الحسابية إلى أن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول لم يكن هو سبب حدوث الأزمة المالية العالمية.
3. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء الفئات الثلاث يكشف عن وجود اتساق بين وجهات النظر حيال "أن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول لم يكن هو سبب حدوث الأزمة المالية العالمية".
4. تشير نتائج التحليل بأنه لا بد من استخدام منهج القيمة العادلة كعلاج لأثار الأزمة المالية العالمية
5. هناك اتفاقا كلي بين عينة الدراسة ولكن بشكل غير متسق تماما مع رأي ان معايير القيمة العادلة ليس لها أي دور فى حدوث الأزمة المالية العالمية..

الخاتمة

أولا: النتائج

ثانيا: التوصيات

أولا: النتائج:

بعد أن انتهت الدراسة بحمد الله وفضله، وبناء على جميع ما جاء فيها من جانب نظري وآخر ميداني فقد تم التوصل للنتائج التالية:

1.إن اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بتسبب إحداث الأزمة ما هو سوى اتهام باطل نتج عن التخبط في التحليلات وفشل الاقتصاديين في تحديد واقع الأمور، وممارسة لعبة إلقاء اللائمة هنا وهناك دون دراسة مسبقة مؤكده.

2.ان سوء الإدارة فى المؤسسات المالية هو السبب الاساسى لحدوث الأزمة المالية العالمية.

3.ان عدم وجود رقابة فعلية من قبل البنوك المركزية على البنوك التجارية والمؤسسات العقارية كان من أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية.

4.يؤكد المجتمع المهني بكل فئاته، المطبق والمعد لمعايير المحاسبة بأن معايير المحاسبة بشكل عام ومعايير القيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة في نشوء الأزمة المالية العالمية، وإنما كانت إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت العيوب.

5.يؤكد كذلك كل من المستثمرين ومجالس معايير المحاسبة ومطبقي معاييرها بأن إلغاء معايير القيمة العادلة أو إيقافها ولو مؤقتا سوف يفاقم من الأزمة من منطلق أن إيقاف استخدام تلك المعايير سوف يلغي عنصر الشفافية وبالتالي سوف يفقد المستثمر ثقته في القوائم المالية مما سيجعله يحجم عن التعامل في الأسواق المالية والذي سوف يؤدي إلى ركودها بشكل اكبر واخطر مما هي عليه ألان.

6.تعد هذه الأزمة المالية العالمية من الأزمات الاستثنائية والعميقة جدا من حيث النوع والكم، فمن جهة هي أزمة عالمية فريدة حيث أنها حدثت في ظل قطب اقتصادي مسيطر وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومن جهة أخرى فان حجم تأثيرها على العالم لم يسبق أن شهد العالم مثيلا له، وقد تأثرت جميع دول العالم بها من أدناها إلى أقصاها.

7.هناك تخبط ملحوظ بين الاقتصاديين والمحللين الماليين في تحديد سبب نشوء الأزمة وسبل علاجها، ولا يوجد اتفاق بالسبب وآلية العلاج يمكن الاستناد عليه أو الوثوق به، مما زاد المشكلة تعقيدا وترك جل الأمور في مرمى التكهنات والمحاولات.

8.تشير النتائج وبالاستناد على رأي الخبراء من جهة والإجراءات التي قامت بها مجالس معايير المحاسبة بأنه ستساهم مجالس معايير المحاسبة بشكل أو بأخر في حل هذه الأزمة مستقبلا وخصوصا أنها شكلت لجنه عالمية لدراسة الأمر، وأصدرت دليلا استرشاديا لكيفية تطبيق معايير القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة.

ثانيا: التوصيات:

بعد دراسة نتائج الدراسة وفحص فرضياتها والتمعن بآراء الخبراء يود الباحث ولتجنيب تداعيات هذه الأزمة التوصية بما يلي:

1.الاستمرار بتطبيق معايير القيمة العادلة.

2.محاولة إعادة الثقة في السوق المالي، وذلك من خلال توعية المستثمرين بأهمية معايير المحاسبة وأنها تساهم في إعطائهم الشفافية التي تساهم بجعل قراراتهم الاستثمارية ناجعة.

3.تشديد رقابة البنوك المركزية على البنوك والمؤسسات المالية العقارية وفرض قوانين تحد من سلطات الإدارة وإمكانية التلاعب.

4.أن تمارس هيئة البورصة رقابة مشددة على المتعاملين المخالفين في السوق المالي، وكذلك وضع الضوابط الكفيلة بالحد من تسريب المعلومات وبث الإشاعات التي تغذي المضاربة غير المنضبطة من قبل بعض الوسطاء الماليين

5.وان تنشئ هيئة البورصة هيئة مستقلة لتقيم الأصول.

6.العمل على إنشاء هيئات محاسبية لحل الأزمات المالية الدولية– بخاصة التى تتعلق بالتشريعات المحاسبية – ومن ثم وضع إستراتيجية طويلة الأمد لمعالجة الآثار المستقبلية.

7.تدريس معايير محاسبة القيمة العادلة ضمن برنامج المحاسبة لمراحل البكالريوس والماجستير والدكتوراه.

مقترحات لبحوث مستقبلية:–

1– المعايير المحاسبية الخاصة بالافصاح ودورها فى موثوقية التقارير المالية .

2– الازمة المالية العالمية وفقاعة الرهن العقارى .

3– مدى الالتزام بالتشريعات المحاسبية الدولية فى التعاملات الدولية .

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب :-

1- القران الكريم

2- نعوش، صباح، خطورة الازمة المالية الامريكية على الاقتصاد العالمي، مجلة المعرفة، العدد 18697، 2009.

3- عزام، هنري، الازمة المالية لم تصل الى بداية النهاية بعد، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10893،2008.

– جودة،عبد الخالق، الازمة المالية العالمية : أزمة نظام لا أزمة سياسات، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، 2009.

1. - Hukai, Dawn, Marie, (1998), The impact of SAFS 107 fair value footnote disclosure on bank valuation and analysts' earnings forecasts: The economic consequences of a new standard", University of Minnesota.

الدوريات العلمية :-

1. معايير المحاسبة الدولية النشأة والمفهوم – حامد داود الطحله – عضو مؤسس جمعية المحاسبة الأردنية عضو مشارك الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية – نيسان 2000.
2. الأستاذ نعيم سابا خوري – محاضرة حول القيمة العادلة والابلاغ المالي – المركز الثقافي العربي في مدينة دمشق.
3. جورج توما بيداويد معايير المحاسبة الدولية و الازمة المالية العالمية الأكاديمية العربية في الدنمارك.
4. د. عادل ال عباس – المعيار المحاسبى (FAS 157) هل كان جلاد الازمة المالية ام ضحيتها ؟ – مجلة الاقتصادية – العدد 5492– 24 اكتوبر 2008.

الرسائل الجامعية :-

1- د .الداوي الشيخ. الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها – أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -جامعة الجزائر في إطار مؤتمر (الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي 14مارس 2009 (جامعة الجنان، طرابلس -لبنان).

2- الأستاذ الدكتور محمد رضوان حلوة حنان – أستاذ في جامعة عمان الأهلية – الأردن – محاسب قانوني – محاضرة ألقيت في غرفة تجارة حلب 2007/7/2م .

مواقع الانترنت :-

1. ابراهيم علوش – نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدولية – www. Aljazera.net.
2. محمد بن يوسف "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والمخاطر" www. Alegtisadi.net
3. د ظاهر شاهر القشي "أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة جامعة الشرق الأوسط للدارسات العليا www.jps-dir.com.
4. قحطان السيوفي وزير المالية الأسبق سورية – مقال بعنوان" الأهمية المالية والاقتصادية للمعايير الدولية للمحاسبة "، مجلة الاقتصادية، www.jps-dir.com.
5. http://www.highbeam.com/doc/1O104-financialcrisis.html
6. http://financial-dictionary.thefreedictionary.com
7. http://www.answers.com/topic/international-financial-reporting
8. http://www.investorwords.com/1880/fair_value.html
9. http://en.wikipedia.org/wiki/Market_value
10. http://www.valuebasedmanagement.net/methods_fairvalue.html
11. http://www.fasb.org/st/summary/stsum157.shtml

الملاحق